الجمـــهورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمي
جامعـــة 8 مـاي 1945 قالمـــــة
كليـــــة الآداب واللّغات
قسم اللغة والأدب العربي

STERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
: LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
'ERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
té des lettres et langues
rtement de la langue et littérature arabe

الرقم: .....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

الماستـر

تخصص: (لسانيات تطبيقية)

اللّسانيات الجنائية ودورها في حل قضايا السرقات العلمية ـ دراسة تحليليةـ

مقدمة من قبل:

الطالب (ة): **صفاء حميدي**

الطالب (ة): **رندة هدروق**

تاريخ المناقشة:2022/06/12

أمام اللجنة المشكلة من:

الاسم واللقب	الرتبـة	مؤسسة الانتماء	الصفة
أسماء حمايدية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
وردة بويران	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
عبد الرحمان جودي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شُكْرٌ وَعِرْفَان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:

"مَنْ لاَ يَشْكُر النَّاس لَا يَشْكُر الله"

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وفائق التقدير والامتنان إلى كل من تفضل ومد يد العون لإتمام هذا البحث وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة "**وَردة بويران**" على ما قدمته لنا من إرشادات وتوجيهات ولم تبخل علينا بجهدها، ولا بوقتها، ولا بنصائحها القيمة وآرائها التي كانت عونا في إتمام هذا البحث فألف شكر على مساعدتك – نتمنى لها الصحة والعافية والسعادة والهناء– كما أشكر كل الأساتذة الكرام في قسم اللغة الأدب العربي ،وعلى رأسهم الأستاذ الفاضل رئيس القسم "علي طرش" وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في سبيل إنجاز هذه المذكرة.

وشكرنًا وامتنانًا إلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة.

الإهـــــــــــــداء

حمد لله حمدًا كثيرًا أما بعد:

إلى "أُمِي" وَ "أَبِي" سَندي في الحياة، أهدي لكما ثمرة تخرجي بكل فخر وامتنان.

إلى مثلي الأعلى وقدوتي "إخْوَتِي" وفقكم الله وسدد خطاكم.

إلى من شقت معي درب النجاح بكل صبر وكفاح صديقتي وزميلتي "رَندَة" دمت بخير.

كل الشكر والتقدير للصديقة والأستاذة "سَنَاء حْمَايْدية" جزاك الله كل خير وسدد خطاك.

إلى روح جدتي "زَكِيَة" التي لطالما تمنت لي النجاح رحمك الله وأسكنك فسيح جناته.

إلى الذين حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

صَفاء

الإهـــــــــــــداء

" فَاذْكُرُوْنِيْ اَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوْا لِيْ وَلَا تَكْفُرُوْنِ"

إليك يا أعظم وأحن إنسان في حياتي، إلى من زرع الإرادة في نفسي وغرس في قلبي كل ما هو طيب، إلى قدوتي وعزيز قلبي" **أبي جمال**" حفظك الله وأطال في عمرك وأدامك تاجا فوق رأسي.

إلى المرأة التي لم توفيها كلمات مدادي حقها وأوراق الكتب فضلها إلى من كان دعائها سر وجودي ونجاحي وحنانها بلسم جراحي وجنتي تحت قدميها إليك غالية قلبي" **أمي بريزة**" أسأل رب العرش العظيم لك الصحة والعافية.

إلى أختي الوحيدة وصديقتي وتوأم روحي واليد الأولى التي تمد لي حين أتعثر إلى الآذان الصاغية حين أفضفض دون ملل إلى من تبعث الأمل في داخلي "أسماء" أتمنى لك الصحة والعافية والتوفيق لك ولعائلتك الصغيرة زوجك وأطفالك "جواد" و"جوري" حفظهما الله.

إلى إخواني وسندي في الحياة "سمير" و " عبد النور" وبناتهم "سيرين" و "سوار" حفظهم الله، وإلى زوجاتهم "أسماء" و "إيمان" نصرهما ووفقهما الله وحماهما من كل شر ورزقهما الحلال الطيب.

إلى صديقتي ورفيقتي وزميلتي "حميدي صفاء" وشريكتي في هذه المذكرة الذي جمعني بها القدر تحت ركاب العلم والأدب أتمنى لها السعادة والتوفيق.

إلى كل عائلتي "هدروق" و"بوكحيل" من صغيرهما إلى كبيرهما وأخص بالذكر جدتاي" حدة وفاطمة" أتمنى لهم الشفاء والصحة والعافية أطال الله في عمرهما.

"إلى كل من وسع قلبي ونسيه قلمي"

"هدروق رندة"

مقدِّمة

إنّ أهم ركائز ومكونات البحث العلمي هو الالتزام بشروط الأمانة العلمية، التي تعطي للبحث الصبغة الأكاديمية لضمان الجودة العالية في مجال البحث العلمي الأكاديمي.

يستدعي التطور التكنولوجي في جميع المجالات بات من اللازم والضروري الوقوف عند هنّات بعض الأعمال العلمية والأكاديمية، التي يعمد صاحبها إلى الاستناد على أفكار واستعمالها لصالح أبحاثه وأعماله دون الإشارة إلى صاحب الفكرة الأصلي، فانتشرت السرقات العلمية في الوسط العلمي باعتبارها أسهل الطرق عن طريق النسخ واللصق الآلي.

أصبحت السرقات العلمية تشكل عائقا ومشكلا مطروحا يهدد مسار البحث العلمي، وهذا ما أثر على الوسط الأكاديمي وأصبح من الضرورة البحث عن آليات جديدة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة عن طريق تفعيل برمجيات للكشف عنها، في حين أن البرمجيات ناجحة أكثر في اللغات الأجنبية لأنها مصممة وفعالة من أجلها، بيد أنها في اللغة العربية تكون عاجزة وقاصرة أمام بعض التراكيب وخاصة عندما يأخذ الجاني فقرة من الانتاج الفكري للمجنيّ عليه ويعيد صياغتها متصرفا فيها انطلاق من أسلوب النص الأصلي أو يقتبس منها الأفكار لصالح بحثه؛ وتبقى نجاعة التحليل اللساني اليدوي البشري الذي يقوم به المحلل اللساني الجنائي ليكشف السرقات العلمية، التي تعجز عنها البرمجيات، والذي بدوره – اللساني الجنائي- يعمد إلى التحليل اللغوي والأسلوبي والصوتي بجميع مستوياته.

تعتبر اللسانيات الجنائية حقلا فرعيا جديدا نسبيا من أهم حقول اللسانيات التطبيقية، حيث عرفت -اللسانيات الجنائية -طريقها إلى التطور في العالم الغربي، ولا يزال فتيا في الوطن العربي عامة والمغرب العربي تحديداً، ونأمل أن تتحقق من خلاله نتائج طيبة، ولا سيما من خلال موضوع بحثنا الموسوم ب: **"اللسانيات الجنائية ودورها في حل قضايا السرقات العلمية –دراسة تحليلية–"**

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إعطاء اللسانيات الجنائية حقها من الاهتمام والبحث، لأننا لاحظنا إجحافا من الباحثين في تناول هذا الموضوع.

ودافعنا إلى البحث في هذا الموضوع منبثق من أسباب أهمها:

- حداثة الموضوع وما يتسم به من طبعة علمية بحثية جديدة غريبة في تصورنا على رجال القانون.
- نقص الدراسات التي تناولت السرقات العلمية في مجال اللسانيات الجنائية.

- ميولنا ورغبتنا لمناقشة هذا الموضوع الذي سبق دراسته في مقياس قضايا اللسانيات، فأثار فضولنا؛ وهو ما جعله شيقا وجديرا بالدراسة العلمية في نظرنا.

واستنادا على ما سبق تم صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

- ما هو دور اللسانيات الجنائية في حل قضايا السرقات العلمية؟

وللإحاطة بكافة جوانب الموضوع تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما اللسانيات الجنائية وما واقعها في الوطن العربي؟
- ما السرقات العلمية وما مدى فاعليّة برمجيات الكشف عنها؟
- كيف تسهم اللسانيات الجنائية في حل قضايا السرقات العلمية؟

واقتضت الدراسة أن تتأسس على منهج وصفي الذي يقوم على استثمار ما توصل إليه التحليل اللساني للخطاب.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع خطة الدراسة مهيكلة على النحو الآتي:

-مقدمة تضمنت تحصيلا حول الموضوع وإشكالية الدراسة.

-مدخل تمحور حول اللسانيات العامة واللسانيات التطبيقية وفروعها وصولا إلى اللسانيات الجنائية.

-فصل نظري موسوم باللسانيات الجنائية وآفاقها في البحث العلمي الأكاديمي، يتضمن مبحثين اثنين، المبحث الأول: اللسانيات الجنائية ومفهومها، والمبحث الثاني عنون بالسرقات العلمية.

-فصل تطبيقي معنون بالسرقة العلمية من منظور اللسانيات الجنائية، تضمنت مبحثا أول اختصّ بدراسة أنموذج عن السرقة العلمية والثاني تحليل استبانات موجهة لذات الغرض.

-وخاتمة مرفقة بجملة من النتائج والاقتراحات المتوصل إليها حول موضوع الدراسة.

- وملحق تضمن أهم الوثائق ونموذج عن الاستمارة الالكترونية.

ونصبو من خلال هذه الخطة تحقيق الأهداف الآتية:

-معرفة فرع جديد من فروع اللسانيات التطبيقية ألا وهو اللسانيات الجنائية.

-اكتشاف فروع ومجالات اللسانيات الجنائية.

-الوصول إلى واقع اللسانيات الجنائية في الوطن العربي.

-تحديد دور البصمة اللغوية في التعرف على مؤلف النص الحقيقي.

-التعرف على برمجيات السرقة العلمية ومدى فاعليتها.

ومن بين المراجع التي ساهمت في إثراء بحثنا منها مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها، علم اللغة القضائي لجون أولسن، وتصفحنا لدراسات سابقة تناولت هذا الموضوع نذكر منها: اللسانيات القضائية في الوطن العربي، أحمد نور الدين بالعربي بمجلة الأثر، الجزائر، ومقال الدكتورة أجعود سعاد السرقات العلمية وطرق مكافحتها جامعة العربي تبسي.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهناها أثناء هذه الدراسة: قلة المراجع بسبب ندرة الدراسات في هذا الموضوع الذي يكتنفه الغموض وخاصة في وطننا العربي، وإن وجدت فهي بلغات أجنبية يصعب ترجمتها.

"وبتوفيق من الله عز وجل" نوثق بحثنا في هذه المذكرة؛ كل الشكر والامتنان إلى أستاذتنا المشرفة الدكتورة وردة بويران التي بفضلها تجاوزنا هذه الصعوبات وقدمنا هذا العمل المفيد.

مدخل

لمحة عامة حول اللّسانيات

تمهيد:

عرف المجتمع الإنساني اللغة منذ عقود غابرة، ذلك أن الإنسان مرتبط باللغة ارتباطا وثيقا، وهذه الأخيرة مرتبطة به كذلك، ومن ثمة فلا يجوز بحال من الأحوال الانفصال أو التباعد عن بعضهما البعض، فقد أتاحت لأفراده التواصل مع بعضهم البعض فحملت أفكارهم ومبادئهم، وعملت على قيام المجتمع فكانت بمثابة الوعاء الذي حوى الحضارات والأمم، ومنه خضعت اللغة لدراسات عدة مختلفة الاتجاهات والتخصصات، وجاء في مقدمتهم علماء اللغة، الذين تناولوها بالدراسة العلمية القائمة على تحليل عناصرها، للتوصل إلى معرفة حقيقتها وطبيعتها ووظيفتها، كما تناولوها تعاقبيا بما يصيبها من تغيير أثناء سيرورتها؛ أي أنهم تناولوا بالدراسة كل ما يتصل باللغة مؤثرا فيها أو متأثرا بها.

حظيت اللغة بكثير من الاهتمام، فأصبحت تشكل مجالا خصبا لعلم أوقف كل نشاطاته حولها، مما شكل ثنائية متكاملة حيث ارتبطت اللغة باللسانيات، وارتبطت اللسانيات بها، ما أحدث تشعبا وتداخلا لدى كثير من الباحثين في إمكانية الفصل بين أبرز مصطلحاتها من قبيل؛ اللغة langue (بمعناها العام ملكة تميز الإنسان عن غيره من الكائنات، وتجعله قادرا على التعامل مع بني جنسه في المجتمع عن طريق نظام من الإشارات الصوتية)[1]، واللسان langage والكلامparole (هو الإنجاز الفعلي للغة في الواقع)[2]؛ فأصبحنا نقول علم اللغة، وعلم اللسان، وعلم اللسانيات، واللغويات، بحيث تكونت لدينا قناعة كاملة بأن اللغة هي اللسان واللسان هو اللغة، وأن حضور الأول قد لا يحتاج إلا حضور الثاني[3].

[1] مصطفى غلفان، **في اللسانيات العامة**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، 2010، ص216.

[2] أحمد حساني، **مباحث في اللسانيات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 199، ص13

[3] عز الدين صحراوي، **اللغة بين اللسانيات واللسانيات الاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05، ديسمبر 2005، ص 166.

إن أهمية اللسانيات كعلم تطورت مفاهيمه في العقود الأخيرة للقرن العشرين، استمدت مشروعيتها وقدرتها على الاستمرار من قدرة العاملين في مختلف فروعها النظرية والتطبيقية، على وضعها موضع الممارسة الفعلية وإبراز قابليتها للتلاؤم مع خصوصيات مختلف الألسن البشرية.[1]

ومن هنا يمكن للسانيات، والخائضين في علومها أن يعاينوا الظواهر ويحللوا نتائجها، ويفسروا خلفياتها التطورية اللاحقة بلغتنا وسعيهم لتطويع لسانهم ليصبح أكثر تلاؤما مع احتياجاتهم المطردة والمتطورة بدورها، والتي يتيسر لهم عادة التعبير عنها بشكل أفضل عبر الألسن الأخرى.[2]

1- تعريف اللسانيات وموضوعها:

تمتلك اللسانيات كل الخصوصيات المعرفية التي تميزها من غيرها من العلوم الإنسانية الأخرى، من حيث المنهج والمصطلحات...إلخ؛ وموضوع اللسانيات هو اللسان، إذ يجدر بنا أن نعرف اللسان قبل تعريف اللسانيات.

قال **الشريف الجرجاني**: «اللسان الجارحة وقوتها، فإن العقدة لم تكن في الجارحة، وإنما كانت في قوته التي هي النطق به، ولكل لسان نغمة مخصوصة يميزها السمع، كما أن له صورة مخصوصة يميزها البصر»[3]. وقال **الرازي**: «هو الآلة في إعطاء المعارف؛ فوجب أن يكون أشرف الأعضاء» [4].

يعرف اللسانيون اللسانيات على أنها الدراسة العلمية والموضوعية للظواهر اللسانية والعامة والخاصة، وذلك من خلال الألسنة الخاصة بكل قوم[5]؛ أي استخدام الأسلوب العلمي في دراسة اللغة، الذي يعتمد على ملاحظة الظواهر اللغوية، والتجريب والاستقراء، وبناء النظريات اللسانية الكلية

---

[1] ينظر: أندري مارتينه، وهنري قالتير، **حوار اللغات، مدخل إلى تبسيط المفاهيم، اللسانيات الوظيفية**، ترجمة نادر سراج، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان، ط1، 2007، ص 187.

[2] أندري مارتينه، وهنري قالتير، **حوار اللغات، مدخل إلى تبسيط المفاهيم، اللسانيات الوظيفية**، مرجع سبق ذكره، ص 188.

[3] الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، دار الفضيلة، تح: محمّد صدِّيق المنشاوي، مصر، ص 630.

[4] الفخر الرازي، **معجم مفاتيح الغيب**، دار الفكر، ط1، م44، 1981، ص06

[5] عبد الرحمان الحاج صالح، **أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية**، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، العدد 04، 1974/1973، ص19.

وضبطها، واستعمال النماذج والتحاليل الرياضية الحديثة[1] والتحلي بالموضوعية المطلقة والدقيقة في مجال دراسة اللغة، وتوظيف المناهج الملائمة لها[2].

أما موضوع اللسانيات المتفق عليه منذ **دي سوسير**[3] إلى يومنا هذا فهو دراسة اللغة من حيث هي معطىً بشري، وظاهرة كونية خارجة عن نطاق الزمن والتاريخ والعُرف، وبالنظر إليها على أنها وظيفة إنسانية عامة، وذلك هو منطلق البحث الأساسي فيما يسمى باللسانيات النظرية أو التطبيقية[4].

إن تعدد مصادر اللسانيات التطبيقية يعود إلى طبيعة هذا العلم، فهو انتقائي يعتمد على أي مصدر من مصادر المعرفة لحل مشكلة لغوية، وهذه الانتقائية مشروعة لأن المشكلات اللغوية في اللسانيات التطبيقية تشتمل على عوامل مختلفة إلى جانب العوامل اللغوية.

فاللسانيات التطبيقية من الحقول المعرفية الحديثة حيث تعتبر الجانب التطبيقي للسانيات العامة، التي أرسى دعائمها العالم اللغوي **دي سوسير**، كما أنها تتخذ معطياتها وآليات بحثها من علوم كثيرة...

وعرفها (kaplan and widdowson 1992:76) بأنها:

"... استخدام المعرفة اللغوية في حل المشكلات الأساسية المتعلقة باللغة، إذ أنها تطبيق وممارسة، والتطبيق هو تقنية تجعل الوصول إلى الأفكار المجردة ونتائج البحوث ممكنا، كما تجعلها ذات صلة بالعالم الحقيقي فهو علم يتوسط بين النظرية والتطبيق"[5].

---

[1] ينظر: مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث**، دار دلاس، دمشق، ط1، 1988، ص10 وما بعدها.

[2] الشريف بوشحدان، **واقع الخطاب العلمي في التعليم الجامعي (الخطاب اللساني نموذجا)**، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد 06، 2002، ص 269.

[3] ولد العالم اللغوي السويسري الشهير في مدينة جنيف(1857-1913) قدم العديد من الانجازات في العلوم اللغوية؛ حتى أطلق عليه لقب الأب بالنّسبة للمدرسة البنوية في **علم اللسانيات**، يعد مؤسِّسًا لعلم اللغة الحديث؛ حيث اتّجه بتفكيره لدراسة اللغة لا بالطّريقة التاريخية التقليدية، وإنما بطريقة وصفية حديثة معتبرًا اللغة ظاهرة اجتماعية، ومن أهمّ إنجازاته في حقل اللغة واللسانيات.

[4] مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص1.

[5] صالح ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2018، ص12.

إذا كانت اللسانيات العامة تهتم بالبحث في طبيعة اللسان البشري ومحاولة الكشف عن أسراره عند مختلف الشعوب وعبر مختلف الأزمنة، فاللسانيات التطبيقية تتجاوز ما هو نظري إلى التطبيقي الإجرائي متضمنة ما توصلت إليه العلوم التي تتقاطع معها أملا في تقديم الإضافة، إلا أن أكثر المهتمين بالعلم يرون أن الاهتمام الأول للعلم يتعلق بكيفية استثمار المعطيات اللغوية في تحسين عملية التواصل وتكييف مختلف الرؤى المتعلقة بتوظيف كل ما هو لساني في معالجة مختلف الاختلالات التي يمكن أن تنتج في العملية التواصلية، ومن بين تلك التعريفات ما جاء به **عبد الراجحي** "استعمال ما توفر لدينا من طبيعة اللغة من أجل تحسين كفاءة عمل ما، تكون اللغة العنصر الأساسي فيه".[1]

يشير **الراجحي** بصراحة إلى استثمار ما تقدمه اللسانيات العامة من أجل تحسين أداء ما على المستوى العلمي الذي تسيره اللغة برمتها، إذ أن هناك من ركز على الجانب العلمي وعده من قبيل اللسانيات التعليمية، حيث يرى أنها العلم الذي "يبحث في التطبيقات الوظيفية التربوية للغة من أجل تعلمها وتعليمها للناطقين بها، وتبحث أيضا في الوسائل البيداغوجية المنهجية لتقنيات تعليم اللغات البشرية وتعلمها"[2] وفي السياق نفسه يؤكد الدكتور **محمد الحناش** على أن اللسانيات فرضت وجودها على كل ميادين المعرفة الإنسانية، لأنها تبحث في أصول آلية الإنتاج العلمي، وتؤدي دورًا بارزًا في تحليل العملية التعليمية وترقيتها، حيث أنها تجيب على مختلف التساؤلات العلمية والبيداغوجية التي تواجه معلم اللغة[3]، فالمتتبع لجهود علماء اللسانيات التطبيقية يجدهم يجمعون على أن المهمة الرئيسة للعلم هي معالجة القضايا التي تكون اللغة العنصر الأساس فيها، حيث تسعى إلى الخروج من الجانب النظري التجريدي الذي توصلت إليه مختلف العلوم التي لها علاقة باللغة إلى الجانب الإجرائي البراغماتي بما أن اللسانيات التطبيقية ملتقى للعلوم التي تبحث عن حلول لمشكلة تعليم اللغة وتحسين أدائها، وهذا الأمر يفرض على العلم الأخذ من مصادر تكون فيها اللغة العنصر الأساس فثمة اتفاق على أن علوما أربعة

---

[1] عبد الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص14.

[2] مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**، مرجع سبق ذكره، ط 1989، ص 23.

[3] محمد سيف الإسلام، **ملتقى اللسانيات وتطبيقاتها**، مداخلة محمد الحناش، جامعة عنابة، نشر في صوت الأحرار، 26-10-2013.

تمثل المصادر الأساسية لعلم اللغة التطبيقي هي علم اللغة، علم اللغة النفسي، علم اللغة الاجتماعي، علم التربية[1]، حيث من مجالاتها التخطيط اللغوي، وتعليم اللغات، وعمل المعاجم، وأمراض الكلام وعلاجها، والترجمة الآلية، وتحليل الأخطاء اللغوية، والتحليل التقابلي، وإعداد المقررات الدراسية، والجغرافيا اللسانية، ودراسة لغة الكلام، ودراسة اللغة الموظفة في الإعلانات التجارية...

2- فروع اللسانيات التطبيقية:

ولا تقتصر اللسانيات التطبيقية على جانب التعليمية فقط، بل تنفتح على الكثير من الحقول المعرفية؛ ولعل أظهر الأدلة على منزلة اللسانيات ووجاهة شأنها ومركزيتها قدرتها على محاورة العلوم الأخرى محاورة متكافئة بل متفوقة، فكان أن انتهى العلم اللساني الآن إلى حقول بينية متنوعة: اللسانيات الاجتماعية، واللسانيات الحاسوبية، واللسانيات العصبية، واللسانيات الأدبية، واللسانيات القضائية...، إنه زمن اللسانيات بلا منازع[2]!

هذه الحقول التي تطور من خلالها حقل اللسانيات التطبيقية، والمجالات النظرية والميدانية التي شكلت الحافز لتطور هذا العلم مع مرور الزمن وساهمت في تطوير منجزاته وانفتاح مستقبله.

فاللسانيات القضائية forensic linguistics ترجمت إلى عدة ترجمات عربية منها: اللسانيات الجنائية، اللسانيات القانونية، علم اللغة القضائي، اللسانيات الشرعية...

لقد ظهر في الآونة الأخيرة دراسات مفصلة حول الاستخدامات المهنية للغة في المجال القضائي والمحاكم؛ حيث إن إتقان اللغة من قبل أهل القانون أمر حتمي، "**معظم الناس يعتبرون اللغة أمرا مفروغا منه، ولكن ليس أنت...أنت وأنا نقدر كلانا قوة الكلمات وخصوصيتها**"؛ يلخص هذا الاقتباس المأخوذ من سلسلة التحقيقات الفيديرالية manhunt unabomber والذي يعرض على

---

[1] عبد الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] حافظ إسماعيل علوي ووليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة في اللسانيات حصيلة نص قرن من اللسانيات في الثقافة العربية**، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، ط1، 2009، ص12.

Netflix إحدى أهم الحقول المتداخلة بين اللسانيات وعلم الأدلة الجنائية؛ ويعتبر علم اللغة القضائي من العلوم الحديثة التي تدخل ضمن تطبيقات علم اللغة الحديث؛ وهي تسعى إلى استثمار منجزات البحث اللساني للتعرف على وجوه الممارسة والاستعمال اللغوي في المجتمع، مما أدى إلى استثمار وجوه التداخل بين اللغة والجريمة، ولا سيما الأدلة اللغوية المكتوبة والمنطوقة، وما يترتب على ذلك من أحكام قضائية مختلفة، وقد أصبحت اللسانيات القضائية معتمدَ رِجال القانون في الحكم على مصداقية العديد من الاثباتات ذات السند اللغوي[1]، لذلك حاول رجال القضاء الاستعانة باللسانيات وعلمائها لفك شفرات الجرائم التي يظن فاعلوها أنها كاملة، وسنحاول أولا توضيح نشأة هذا العلم وتطوره وتحديد مفهومه، كونه محل الدراسة.

[1] جون أولسن، **علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون**، ترجمة: محمد بن ناصر االقحطاني، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 1429، ص7.

الفصل الأول

اللسانيات الجنائية وآفاقها في البحث العلمي الأكاديمي

المبحث الأول: اللّسانيات الجنائية ومفهومها

المبحث الثاني: السرقات العلمية

تمهيد

اللسانيات الجنائية فرع من فروع اللسانيات التطبيقية وعلم حديث النشأة نسبيا[1]، وعلى الرغم من حداثة نشأته فقد أكد **كريستوفر هول** وزملائه على أنه علم يزدهر وينمو بشكل سريع، ويكتسب ثقة متنامية في الأوساط الأمنية والقضائية[2].

المبحث الأول: اللسانيات الجنائية ومفهومها

تجدر الإشارة إلى أن هذا المصلح اتخذ العديد من التسميات انطلاقا من المجال الذي ينتمي إليه؛ فاللغويات القضائية أو علم اللغة القضائي إذا كنا نتحدث عن تحليل اللغة في المجال القضائي كرسائل التهديد، أو نقول اللسانيات القانونية إذا كنا نتحدث عن تحليل اللغة في الميدان القانوني، أو اللسانيات الجنائية في مجال تحليل اللغة ضمن القضايا الجنائية كالسرقة العلمية[3].

1- تعريف اللسانيات الجنائية: Forensic linguistics

تزخر الأدبيات العالمية خاصة الإنجليزية بالحديث المستفيض عن تخصص اللسانيات الجنائية، وهو حديث يتقاسم اللغة والحس الجنائي أو القضائي.

تعتبر اللسانيات الجنائية توجها جديدا، تسعى إلى تقديم المساعدة لفك الألغاز في الميدان القانوني والجنائي.

---

[1] جون جيبونز، **التحليل الجنائي اللغوي**، موقع المدرسة الصيفية الدولية، 2004، ص315.

[2] Hall christopher et al 2017 page 275.

[3] صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات الجنائية تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها**، دار وجوه للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 2020، ص 29.

يعرف **أشر (asher 1994)** علم اللغة الجنائي بأنه فرع من فروع علم اللغة التطبيقي، وهو يقوم على دراسة وتحليل البيانات اللغوية المصاحبة لعقوبة الجريمة بهدف تحديد هوية الجاني أو المتهم[1].

"حيث يهدف هذا العلم الحديث نسبيا إلى تحليل النصوص المكتوبة والمنطوقة بطريقة علمية، وتوظيف النتائج لخدمة المحكمة ورجال القانون في التوصل لأدلة تساعد على حل القضايا التي تكون اللغة جزءا من أدلتها، وهو ما يزال في بداياته مما يجعله مجالا خصبا لمزيد من الإضافات والتنقيح"[2].

ويتبين من خلال هذا القول؛ إن موضوع اللسانيات القانونية هو اللغة ضمن مجال القانون، وهي بذلك تقوم على استثمار معطيات الدرس اللساني في حل القضايا القانونية وتحقيق العدالة.

إذ أن اللسانيات الجنائية تعمل على تحليل بنيات اللغة سواء كانت منطوقة أم مكتوبة، وذلك بهدف الوصول إلى حل القضايا المتعلقة بالشق القانوني، ومد يد المساعدة للمحققين والمتحرين لكشف المجرمين من خلال تتبع بنيات لغتهم، ومعرفتهم والتعرف على جنسهم.

أما **برينان(Brennan 2001)** فيشير إلى أن هناك خلافا في مفهوم المصطلح في أوساط الباحثين في هذا المجال، فالبعض يحصره في استخدام تقنيات ونظريات علم اللغة للتحري في الجرائم التي تشكل فيها البيانات اللغوية جزءا من القرائن، أو كل القرائن والأدلة الجنائية أو المدنية الموجودة في مسرح الجريمة أو النزاع، أما البعض الآخر من الباحثين فيوسعون مفهوم هذا المصطلح ليشمل دراسة كل ما سبق، إضافة إلى دراسة كل العلائق القائمة بين اللغة والقانون.[3]

---

[1] سعاد داودي، عنوان المقال: **ما هو علم اللغة الجنائي**، تاريخ النشر: 2014/04/28، تاريخ الاطلاع:2022/03/21، الرابط: https://startimes.com

[2] هيثم بكري، **اللسانيات الجنائية**، 2020، تاريخ الدخول 2022/04/09، 15:37، الرابط: https://rattibha.com

[3] عبد المجيد عمر، **علم اللغة الجنائي نشأته وتطوره وتطبيقاته**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 23، العدد 45، محرم 1429هـ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص03.

تندرج أقسام اللسانيات الجنائية تحت قسمين أساسيين هما[1]:

اللغة المكتوبة: يترتب عنها نص مكتوب، سواء أكان رسائل خطية أم إلكترونية، مثل رسائل التهديد والانتحار، والنصوص المنتحلة، وكذلك ملفات التحقيقات والاعترافات المكتوبة للشهود والضحايا.

اللغة المنطوقة: التركيز هنا ليس على ما قيل فقط؟ بل كيف قيل؟ وهي تدرس اللغة المستخدمة من قبل المذنب والضحية في مسرح الجريمة، وأثناء التحقيقات، عن طريق تحديد اللهجة واللكنة والنطق، وطبقة الصوت والنبرة، وايقاع الكلام.

ويقدم **كوبر سوف** (**koposov**)تعريفا أوسع وأكثر تفصيلا لمصطلح علم اللغة الجنائي، فيقول بأنه: هو العلم القائم على دراسة النصوص التحريرية والشفهية ذات الصلة بالجرائم والخلافات القانونية، أو المسائل المتعلقة بإجراءات التقاضي أو ما يتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها، وكيفية إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصصين على السواء[2].

واتفق الباحثون على أنه: تحليل دقيق ومنهجي للخصائص الصوتية والبصرية واللغوية، التي تتميز بها لغة شخص يكون مرتبطا بإحدى الدعاوى القضائية.

والمعنى المراد تحصليه هو أن اللسانيات الجنائية تتخذ اللغة وسيلة لحل جميع القضايا الجنائية كالسرقات العلمية والانتحال.

2- نشأة اللسانيات الجنائية:

أصبحت اللسانيات الجنائية معتمد رجال القانون في الحكم على مصداقية العديد من الإثباتات ذات السند اللغوي، ويمكن تتبع مراحل نشأة هذا العلم وفق النحو الآتي:

[1] موقع الكتروني، تاريخ الاطلاع 2020/05/11، الرابط: https://lama.hypotheses.org

[2] المرجع نفسه.

قديما:

من الصعب الجزم بتحديد تاريخ زمني بعينه لنشأة اللسانيات الجنائية، ولكن علماء اللسانيات يزعمون أن الشواهد الأولى لاستخدامات هذا العلم توجد في الانجيل في سفر يوحنا، حيث يروي الكتاب المقدس كيف حصل يعقوب الابن الأصغر لنبي الله إسحاق على حق الابن الأكبر المسمى ب **primogeniture**، رغم أنه لم يكن في الحقيقة هو الابن الأكبر لإسحاق، ولكنه قدم نفسه لأبيه مقلدا صوت أخيه الأكبر عيسو، فمنحه أبوه إسحاق هذا الحق، فبهذه الحادثة يستشهد الغربيون على أن الصوت يمكن أن يستخدم بعده وسيلة مهمة لتميز الشخصية[1].

أما **كوترل** فتأكد أن نشأة اللسانيات القضائية ترجع إلى عهد الإغريق والرومان، حيث انشغلت تلك الشعوب بالخلافات القائمة بشأن إثبات صحة نسبة المؤلفات الأدبية والمسرحية لكتابها، والذين كانوا كثيرا ما يتهمون بعضهم بالتزوير والسرقات الأدبية، فالمتتبع لعلاقة اللغة بالقانون يتبدى له أن اللسانيات القضائية مفهوم قديم من حيث الممارسة، حديث من حيث التقعيد والتنظير[2].

حديثا:

لعل مبدأ تحقيق العدالة، كان الباعث الأساسي لولادة اللسانيات الجنائية، إذ أبصر هذا المصطلح النور للمرة الأولى عام 1968م، عندما استخدمه أستاذ اللسانيات **جان سفارتفيك** في إعادة تصريحات **ثيموثني جون إيفانز**[3]؛ الذي كان مشتبها به بجريمة قتل زوجته وابنته وقد ثبتت إدانته، فحكمت عليه المحكمة بالموت شنقا، وبعد تنفيذ حكم الإعدام، شرع **سفارتفيك** يدرس التصريحات الأربعة التي أدلى بها **إيفانز** خلال فترة استجوابه لدى الشرطة، وقد لاحظ علامات أسلوبية مختلفة بين التصريح الأساسي

[1] مالك محمود الغشامي، **علم اللغة الجنائي**، موقع الدستور، تاريخ الإضافة 2021/06/19.

[2] مرجع نفسه.

[3] هدى صلاح رشيد، **اللسانيات الجنائية: دور اللغة في تحقيق العدالة**، تاريخ البث 2021/08/23.

الذي أعلن فيه إقدامه على قتل زوجته وتصريحاته الأخرى، الأمر الذي جعلها متناقضة[1]؛ حيث ارتكزت الدراسة على ملاحظة العلاقات الإسنادية الخارجية بين جمل التصريحات، وذلك عبر تحليل الأفعال الإسنادية، وهي تراكيب فعلية يكون الفاعل فيها ظاهرا أو مستترا، وبالاعتماد على تأويل تركيبي لمجموعة من التراكيب الواردة في نصوص التصريحات، ومنها: جمل صلة الموصول والجمل التي تكثر فيها أدوات الربط وحروف العطف، فضلا عن الجمل الفعلية حيث يكون المسند إليه مستترا ومرتبطا بتركيب فعلي آخر ورد في تصريح معين من التصريحات الأربعة، وقد تبين أن جمل التصريح الأساسية يكثر فيها استخدام أدوات الربط وحروف العطف مع إبقاء المسند إليه مستترا، وكأن **ايفانز** كان يحاول إخفاء الفاعل الحقيقي المسؤول عن تلك الجرائم...[2]؛ وانطلاقا من هذه البيانات منحت المحكمة **إيفانز** عفوا بعد الوفاة...، وإلى الآن تعتبر أعمال **سفارتفيك** أولى الحالات الرئيسية التي تم فيها استخدام اللسانيات الجنائية بهدف إعادة تحقيق العدالة عن طريق تحليل اللغة.

ولقد كان سبق الريادة لكل من الولايات المتحدة وكندا؛ حيث كان رجال القانون هناك من محامين وقضاة يستشيرون علماء اللسانيات، ويعولون على خبراتهم في كل القضايا التي يكون للغة فيها صلة شديدة بالقضية القانونية[3].

وقام **كولتارد**[4] بتأسيس أول دورية في هذا الشأن بعنوان اللغة والقانون الجنائي عام 1994، وقد خضعت هذه الأخيرة للعديد من التغيرات في العنوان حتى استقرت على مسمى اللسانيات القضائية[5].

---

[1] **لسانيات جنائية**، آخر تعديل 08 يناير 2022، (14:38)، تاريخ الاطلاع 2022/04/16، (01:17)، موقع ويكيبيديا، الرابط: https://ar.wikipedia.org

[2] هدى صلاح رشيد، **اللسانيات الجنائية: دور اللغة في تحقيق العدالة**، مرجع سبق ذكره.

[3] المرجع نفسه.

[4] مالكوم كولتارد وأليسون جونسون لهما كتاب بعنوان مقدمة في اللغويات الجنائية.

[5] موقع الكتروني :https://stringfixer.com

لقد حاز هذا المجال على ثقة الكثير من الدوائر الحكومية في العديد من البلدان المتقدمة فصار في كل المحاكم وفي أقسام تحريات البحث مختبرات البحوث الجنائية التي تعتمد على متمرسين في البحوث والتحاليل اللغوية لكل المواد المكتوبة والشفهية التي لها صلة بالقضية.

وفي أوروبا كان لزاما على اللسانيين أن ينتظروا حتى عام 1985 كي يتم استدعاءهم في مسألة خبرة يستعينون بهم في تحليل اللغة والأسلوب من أجل إسناد التأليف[1]؛ (وهنا يكمن بحثنا).

من خلال تتبع نشأة وتطور مجال اللسانيات الجنائية يتبين لنا أن للغة دورا فعالا في حل قضايا اللسانيات الجنائية سواء منطوقة أو مكتوبة.

3- فروع اللسانيات الجنائية:

تقسم اللسانيات الجنائية إلى فروع أكاديمية متشعبة، وهذه الفروع تساهم في إثراء هذا العلم:

علم الأسلوب الجنائي: forensic stylistics

يختص هذا الفرع بالمواد المكتوبة أو المنطوقة وتحديد قياس المحتوى اللساني للكشف عن هوية المؤلف الحقيقي، غالبا ما يعتمد في قضايا الانتحال أو السرقات العلمية أو الأدبية. [2]

تحليل الخطاب: discourse analysis

هو اظهار وظيفة كل جزء من الكلام المنطوق أو المكتوب من خلال الشرح والتفسير والتأويل، وتستخدم فيه آليات التحليل السيميائي[3].

علم اللهجات اللغوي: dialectology

[1] مالك محمود الغشامي، **علم اللغة الجنائي**، مرجع سبق ذكره.

[2] موقع الكتروني: https://mana.net/linguistics/

[3] John olsson, more wordcrime: sobing crime with linguistics, Bloomsbury, 2018.

هو فرع من فروع اللسانيات الاجتماعية يهدف إلى دراسة اللهجات بطريقة منهجية بالاستناد إلى معلومات أنثروبولوجية وجغرافية؛ يساهم هذا الفرع في تحديد المنطقة الجغرافية أو البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها المتكلم[1].

علم الصوتيات الجنائي: forensic phonetics

يهتم هذا العلم ببيان أوجه التشابه والاختلاف بين التسجيلات الصوتية التي قد ترد على ألسنة المشتبه بهم، ومن ثم تحديد حالتهم النفسية أو المرضية انطلاقا من الخصائص الصوتية[2].

علم النفس الجنائي: forensic psychology

يشتمل هذا العلم بشكل أساسي على إعادة صياغة نتائج المعاينة النفسية السريرية باللغة القانونية، بهدف الاستفادة منها في مرافعات المحاكم، حيث يعمل الطبيب النفسي على تقييم الحالة الذهنية للمدعي عليه وقت ارتكاب الجريمة.

البرمجيات الشرعية:

إن آخر تطور مثير في تحديد المؤلف الشرعي هو تطبيق التحليل الأسلوبي على برمجة الحاسوب، حيث يستخدم أستاذ الحاسوب الذي يشتبه بالسرقة الأدبية تطبيقا برمجيا للتعرف على سلسة مشابهة من العمليات البرمجية يشتبه بها في مهام واجبات البرمجة، أي أن هذا الفرع يعنى بفحص الوثائق وتحليل المصداقية اللغوية، ويستند في ذلك إلى أسس ومبادئ اللسانيات الحاسوبية خاصة في الجرائم الإلكترونية[3].

---

[1] موقع إلكتروني: https://rattibha.com/thread/1250509214172229632?lang=ar

[2] مرجع نفسه.

[3] موقع الكتروني: مرجع سبق ذكره، الرابط: https://mana.net/linguistics/

4- مجالات اللسانيات الجنائية:

لهذا التخصص مجموعة من المجالات التطبيقية المتنوعة، والتي تدور جميعها في حقل البحث الجنائي، والمرتكزة على البنيات اللغوية، ومن أهم هذه المجالات:

إثبات هوية المتحدث:

وهذا المجال من أهم ما تسعى إليه اللسانيات الجنائية، وهو من أهم تطبيقات علم الأصوات القضائي، حيث تعمل بشكل واسع في التعرف على صوت تسجيل معين[1]، من خلال تحليل البيانات الصوتية المباشرة أو المسجلة، ويشمل هذا المجال دراسة البصمة الصوتية (**voiceprint**)، وطابور الشخصية الصوتي؛ والبصمة الصوتية هي ما يطلق عليه بالخصائص الصوتية للمتحدث، من خلال تحليل المقاطع الصوتية له[2]، عن طريق استخدام المعارف التفصيلية بعلم الأصوات لإثبات تورط المتهم أو نفيه في قضية ما، وتستخدم التسجيلات عادة كأدلة إثبات في التحريات والإجراءات القانونية، لتحديد هو المتحدث بدقه شديدة، ومع تطور التقنيات الحديثة لم يعد التعرف على السمات الصوتية للمتصل بالأمر الصعب أو العسير، بل يمكن للجهات الأمنية بواسطة هذه الأخيرة أن تعمل على مطابقة النبرة الصوتية، للمتصل أو المتحدث للتعرف عليه، ويشتغل هذا المجال على المنطوق من اللغة[3].

إن المبدأ الأساس الذي تقوم عليه البصمة الصوتية هو نظرية تقول بأن الأصوات تتشابه، ولكنها كالبصمة لا تتطابق أبدا؛ وقد استغل العاملون في مجال البحث الجنائي البصمة الصوتية في تحقيق هوية المتحدث حتى لو نطق بكلمة واحدة ويتم ذلك بتحويل رنين صوتي إلى ذبذبات مرئية بواسطة جهاز تحليل الصوت ويتم التركيز فيه على الوقت والقوة والذبذبة[4].

---

[1] أحمد نور الدين بالعربي، **اللسانيات العربية في الوطن العربي**، مجلة الأثر، ورقلة، العدد 29، 2017، ص44.

[2] منصور بن محمد الغامدي، **البيانات الحيوية: البصمة الصوتية**، صحيفة الوطن، الرياض، 2005، ص25.

[3] محمد فارح، **البصمة اللسانية وأثرها في البحث الجنائي**، مجلة اللسانيات التطبيقية، جامعة الطارف، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 480.

[4] محمد توفيق، **بصمة الصوت الدليل المادي المنتظر**، جريدة النجم، تاريخ الاطلاع: 2022/04/14، 21:42.

كشف هوية المؤلف: (Autor kdentification)

يمثل مجال تحقيق هوية المؤلف مجالا مهما تحاول من خلاله اللسانيات الجنائية تحديد هوية الشخص الذي كتب نصا معينا، وهو الجزء المكتوب من اللغة، حيث تساعد المقارنة بين لغة النصوص المكتوبة في تضييق نطاق المشتبه بهم[1]، والتعرف على مؤلف النص الأصلي والنص المنتحل أو المسروق من قبل مؤلف آخر دون أي وجه حق، فكل كاتب له أسلوب معين في الكتابة، وتظهر الصورة المكتوبة كذلك سمات رسم الحروف التي تميز كل شخص عن غيره؛ وهذا الإجراء يتم من خلال مقارنة نماذج وعينات من نصوص معلومة صحة نسبتها للمتهم مع النص موضوع التساؤل، وفي هذه الحالة يحلل أسلوب النصين ويتم مقارنتهما للوصول إلى قرار بشأن تطابق أسلوب النصين، وبالتالي صحة نسبة النص موضوع التساؤل إلى المتهم.

فهذا المجال يعد حقلا ذي أهمية كبيرة في اللسانيات الجنائية؛ حيث يعتمد المحقق على بعض التقنيات والاحصائيات المعينة من أجل ربط نص معين بكاتبه عن طريق المقارنة، مقارنة النص محل الشبهة بنصوص سابقة للكاتب المحتمل، وهو ما يساعد في الوصول إلى كاتب النص محل البحث[2].

5- البصمة اللغوية ودورها في التحليل الجنائي:

إن انفراد كل إنسان ببصمة لسانية خاصة به تحدد هويته الفكرية وأسلوبه المعرفي حقيقة علمية، إذ أنه لكل شخص معجم لغوي ومفردات يستخدمها بطريقة مميزة تجعله مختلفا.

البصمة لغة: البصمة (**print**) من الفعل بصم القماش بصما، أي رسم عليه وتجمع على بصمات[3].

---

[1] أنطونيوس نادر، **اللسانيات الجنائية تحقيق العدالة عن طريق اللغة**، تاريخ الدخول: 2022/04/14، (23:08)، الرابط: https://rattibah.com.

[2] أحمد نور الدين بالعربي، **اللسانيات القضائية في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص44.

[3] الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مادة (بَ صَ مَ)، 567/1، مراجعة عبد اللطيف محمد الخطيب، ج 40، الكويت، 2001.

قد أجمع مجمع اللغة العربية لفظ البَصْمَة بمعنى ترك أثر الختم بالإصبع، تقول بصم بَصْمًا أي ختم بطرف إصبعه[1].

يستخدم الإنسان اللغة استخداما مختلفا، وهنا تظهر البصمة اللغوية التي تميزه، والتي تُظهر الفروق الأسلوبية بين الناس، أو العلامات التي تميز المتكلم أو الكاتب كفريد من نوعه، وتتشكل البصمة اللغوية نتيجة نمط اللغة المدمجة، وعن طريق التفاعلات اليومية للفرد، وترتبط بمجموعة متنوعة من سمات الشخصية والمتغيرات الظرفية والعلامات الفيزيولوجية[2].

كل أسلوب صورة خاصة بصاحبه يبين طريقة تفكيره، وكيفية نظرته إلى الأشياء وتفسيره لها وطبيعة انفعالاته[3].

وهنا تبرز ما يسمى "بالخاصية الأسلوبية" التي تعني أن يحفل النص اللغوي بدوال خاصة تؤشر إلى صاحبه وتُكِون علامات دالة عليه؛ والخاصية الأسلوبية هي ما يميز مؤلفا من غيره، ويمكن للخبير اللغوي أن يكشف الفرق بينهما[4].

فالمتمرس اللغوي هو الذي يحلل البصمة الكلامية أو اللغوية، ولابد له أن يكون متمرسا، وعلى معرفة تامة بأصول علم اللغة العام ونظرياته وتقنياته، والتعامل مع سائر فروع علم اللغة ومجالاته، مثل: نظريات اكتساب اللغة وعلم اللهجات، وتحليل الخطاب، وعلم الأصوات وعلم الأسلوبية، ولغة القانون وتطبيقاته وغيرها؛ لكي يصل إلى خلفية المؤلف كفرد وليس الفرد كمؤلف، أي بصمة المتكلم أو الكاتب اللغوية[5].

---

[1] **مجمع اللغة العربية**، المعجم الوسيط، مادة (بَصَمَ)، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2088، ص61.

[2] بتصرف، ينظر موقع **ويكيبيديا الموسوعة الحرة**.

[3] أحمد الشايب، **الأسلوب: دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية**، مكتبة النهضة، القاهرة، ط07، ص 134.

[4] بتصرف: جون أولسون، **علم اللغة القضائي**، 2009، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[5] نور الهدى، عاصم بني عامر، **البصمة الكلامية بين التطبيقات القضائية الغربية والعربية**، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 47، العدد 04، 2020، ص 123.

معلوم أن الأفراد يتمايزون فيما بينهم من خلال شعب جلدية على اليدين والأصابع خصوصاً، لأن هذه الشعب تختلف من شخص لآخر ولا يمكن أن تتوافق بين شخصين في كل الأحوال، ومن هنا جاءت تسمية البصمة اللسانية من خلال إسقاط هذا الحكم على نطق الإنسان وكلامه من خلال مستويين[1]:

- المستوى الأول أن لكل شخص مخرجاً صوتياً ينتج أصواتاً لغوية مختلفة عن غيره اختلافات متباعدة ومتقاربة بحسب العلاقة البيولوجية بين الأفراد، لكنها تظل مختلفة بما يجعل التمايز بارزاً.
- والمستوى الثاني من خلال استعمال الألفاظ والعبارات فكل شخص يعبر بمعجم لغوي خاص به ناتج عن تجربته اللغوية وممارسته الثقافية والاجتماعية من جهة ومن خلال أسلوبه التعبيري والتركيبي والفكري الذي يظهر من خلال الممارسة الكلامية. فهذا ما يجعل كل شخص يتميز بجهاز لغوي خاص به تأثر فيه عوامل فسيولوجية وعصبية ونفسية واجتماعية تشكل منه نسقاً منفرداً يجعله مميزاً عن غيره أو يجعل الجماعة مميزة عن عالمها وهذا يظهر من خلال التحليل الصوتي واللغوي للُغة المستعمل للُّغة أو المستعملين.

وقد استفادت من هذا المجال –البصمة اللسانية –مثلما استفادت من البصمة الأصبعية من خلال تحديد هوية المشتبه بهم اعتماداً على تحليل التسجيل الصوتي أو الأسلوب والجهاز المفاهيمي للعبارات المكتوبة إذا اقتضى ذلك في إثبات أو نفي الأحداث التي تنسبها جهة معينة لنفسها أو إثباتها ونفيها عندما تنسب إليها.

فالبصمة اللسانية تبقى سمة مميزة للفرد والجماعة وهو مجال لا يزال يحتاج إلى كثير من الأبحاث العلمية والأكاديمية ليصبح تخصصاً كاملاً يدرس استناداً إلى مناهج وضوابط محددة[2]

كما أن علم اللغة الحديث أو اللسانيات فكت قيد اللغة وجعلت منها مادة ومنطلقاً لتفسير عدة ظواهر في مختلف مناحي الحياة.

---

[1] أحمداي محمد، **البصمة اللسانية**، شبكة الألوكة، تاريخ النشر: 2018/03/19، تاريخ الاطلاع: 2021/05/16، (08:021)، الرابط الالكتروني: https://www.alukah.net/culture/

[2] أحمداي محمد، **البصمة اللسانية**، مرجع سابق.

6- اللسانيات الجنائية والقانون:

هناك علاقة وطيدة بين علم اللغة الجنائي والإجراءات القانونية، سواء أكانت هذه الإجراءات القانونية تتعلق بالمسائل الجنائية والنزاعات المدنية، وتقوم هذه العلاقة على مرتكزين أساسيين هما:

جانب التحقيق الجنائي وجانب النظر في لغة القانون[1]؛ أما في الجانب الجنائي؛ فإن هذا العلم يسعى لإثبات صحة نسبة البيانات اللغوية إلى الجاني أو إثبات براءة المتهم منها[2]، وعلى الجانب الآخر فإن علم اللغة الجنائي ينظر في مدى وضوح لغة القانون ومدى فهمها لدى عامة الناس وخاصتهم، كما يهتم بقضايا الترجمة في المحاكم، والتحريات القانونية ومدى دقتها، والمشاكل اللغوية الناتجة عن الاختلافات الثقافية للمتهمين المنتمين لبعض الأقليات، ومدى تأثير ذلك على التواصل بين المتهم وسلطات المحكمة والقانون، وتأثير ذلك على سير العدالة[3]؛ ففي كل الظروف السابقة يستخدم عالم اللغة معرفته بأصول علم اللغة العام ونظرياته، وتقنياته لإثبات أو نقض البيانات اللغوية المنسوبة للمتهم، وهذا الأمر ربما يتطلب من اللغوي التعامل مع كافة فروع ومجالات علم اللغة مثل نظريات اكتساب اللغة، وعلم اللهجات، وتحليل الخطاب، وعلم الأصوات، وعلم الأسلوبية[4]...

7- واقع اللّسانيّات الجنائيّة في الوطن العربيّ[5]:

تفتقر المكتبة العربيّة اليوم، إلى المصادر والمراجع التي تتناول موضوعات هذا المجال، وأمام الاختصاصات الجامعيّة التّقليديّة والنّقاشات والبحوث، التي تدور كلّها في دائرة واحدة تعيد تكرار نفسها، نتساءل: ألا يستحقّ هذا المجال الحيويّ، من علماء اللّغة العرب ومن المختصّين في العلوم

---

[1] سعاد داودي، **ما هو علم اللغة الجنائي**، مرجع سابق.

[2] Brennan R.L 2001 generalizability theory springer-verlag publishing https://doi.org/10.1007/978-1-4757-3456-0

[3] عبد المجيد عمر، **علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته**، مرجع سبق ذكره.

[4] المرجع نفسه.

[5] أنطونيوس نادر، **اللسانيات الجنائية: تحقيق العدالة عن طريق اللغة**، تاريخ الاضافة: 13 يونيو 2019، تاريخ الاطلاع 200/05/23، (06:47)، مرجع سبق ذكره، الرابط الالكتروني: https://mana.net/linguistics

الجنائيّة والقضاء والحقوق، أن يولوه الاهتمام الفريد الذي يستحقّه في زمن اللاعدالة، يبدو أنّ العربيّ اليوم بعيدٌ نسبيًّا عن عبور الحدود التقليديّة للاختصاصات، هذا العبور الّذي من شأنه أن يربط بين الحقول الأكاديميّة المختلفة عبر الدّمج بين مدارسها الفكريّة والعلميّة، أي ما يعرف اليوم بمصطلح حقول بينية عابرة للتخصصات علمية وغير علمية، فالجامعات العربيّة لا تزال تحافظ على طابعها التّقليديّ في ميادينها الأكاديميّة وهذا من أسباب تراجع حركة الابداع والنهوض الفكري والعمليّ في وطننا والبقاء عالة على ما يقدمه البحث الغربي.

وتألق الأستاذ الدكتور مرتضى جبار كاظم، الأستاذ بجامعة الكاظم ببغداد، وأحد المؤلفين والباحثين المميزين في العالم العربي، في حقل اللسانيات القانونية، وصاحب كتاب: " اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني"[1] في إثراء هذا المجال وتثمين البحث فيه؛ والذي شارك في ملتقى بعنوان "اللسانيات القانونية من منظور إبستمولوجي" تناول أهمية اللسانيات القانونية بكونه حقل علمي تطبيقي يجمع بين اللسانيات التطبيقية والنص القانوني، وأنه حقل لا تخلو منه جامعة أنجلو سكسونية في الحقوق، وتناول الملتقى اهتمام الفرنسيين وبخاصة فقيه القانون والقضاء واللغة **جيرارد كورني** Gérard cornuالذي له مؤلفان بعنوان vocabulaire juridique – linguistique juridique، وألف فيه الكنديون والبريطانيون والأستراليون، فهو حقل يجمع بين الخبراء القانونيين الجنائيين والخبراء اللسانيين، في الأصوات والخطوط والحروف والنصوص وأنواع الخطابات[2]... ولعل أبرز تطبيقات اللسانيات الجنائية في السياق العربي – الجرائم الالكترونية– وما تتضمنه من ابتزاز الكتروني وحملات التنمر وخطاب الكراهية والتحريض، وجرائم التشهير والسرقات العلمية[3].

---

[1] مرتضى جبار كاظم، **اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير لتداولي عند القانونيين**، دار عدنان، ط1، 2015.

[2] مرتضى جبار كاظم، **اللسانيات القانونية من منظور ابستمولوجي**، ملتقى بحضور الأستاذ (رحيم طور، محمد همام، عبد الكريم الحديكي)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، آيت ملول، المغرب، الإثنين 29 يونيو 2020.

[3] تحليل الخطاب الجنائي، **حلقة البحث المفتوح للسانيات الجنائية**، تاريخ النشر 30 يناير 2022، تاريخ الاطلاع 2022/05/28، (19:01)، الرابط الالكتروني: https://florc.uk/

المبحث الثاني: السرقة العلمية

تمهيد:

تتنوع مناهج البحث العلمي حسب تنوع حقول المعرفة، ولكنها ترتكز جميعها على الأمانة العلمية عند جمع البيانات، والمعلومات ونقلها، وعند تحليلها وطرحها.

تعد السرقة العلمية جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية، إذ يتجرد الطالب أو الباحث أو الأستاذ من أخلاقه ويسطو على مجهودات غيره دون شعور بالخجل أو تأنيب الضمير، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انتهاك مبدأ الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية، التي يجب أن يتحلى بها كل طالب أو أستاذ أو باحث في بحوثه العلمية.

مفهوم السرقة:

في اللغة: أخذ الشيء خفية تقول: استرق السمع أي سمعه خفية[1] ومنه قوله تعالى:

﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ﴾ سورة الحجر [الآسية 18].

1- مفهوم السرقة العلمية:

يعبر عن السرقة العلمية بألفاظ مختلفة كالسطو العلمي والغش الأكاديمي والانتحال الأدبي.

وعرفها بعض العلماء المعاصرين: "أن يقوم الكاتب متعمدا باستخدام كلمات أو معلومات -ليست عامة-خاصة بشخص آخر دون تعريف أو ذكر هذا الشخص ناسبا هذه الكلمات والمعلومات إلى نفسه وهذا التعريف ينطبق على الكتابات المنشورة ورقيا أو الكترونيا أو الخاصة بطلاب آخرين"[2].

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، 155/10، (مادة سرق)، باب القاف فصل السين، دار الصادر، بيروت، ط03، مرجع سبق ذكره.

[2] أحمد رفعت، **أخلاقيات البحث العلمي**، المملكة العربية السعودية، جامعة طيبة، 2014.

وعرفها التربويون بأنها "استخدام متعمد لأي مصدر معلومات منشور أو غير منشور، دون اعتراف مناسب بحقوق التأليف، وعدم تطبيق طرق الاستشهاد أو الاقتباس المتعارف عليه في البحث العلمي، ويشمل ذلك ما يحتويه ذلك المصدر من أفكار أو جمل أو كلمات حتى خرائط وجداول وأشكال[1]".

وتعرف بأنها "اغتصاب الإنتاج العقلي أيا كان نوعه، أدبيا أو علميا ونشره دون الإشارة للمصدر الأصلي[2]".

وقد عرفها القرار الوزاري رقم 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي الجزائرية في المادة الثالثة منه بقوله:

"تعتبر سرقة العلمية بمفهوم هذا القرار كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى".

فهي نقل غير قانوني للمادة العلمية من مصادرها الأصلية دون نسبتها لأصحابها.

ونرى بأن هذه التعريفات متفقة على عناصر مهمة منها: تعمد الانتحال وعدم نسبة الإنتاج العقلي مهما كان نوعه أو لونه إلى صاحبه بحيث يوحي للآخرين بأنه من عمل المؤلف المنتحل وفي هذا اعتداء على حق المؤلف الأصلي وعدوان على إنتاجه العلمي.

[1] إسماعيل ع، **الانتحال في البحوث التربوية أسبابه وطرائق مكافحته**، كلية التربية، جامعة البجرمي، جامعة الفيوم، المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية، ص148.

[2] الزغبي، **السرقات الفكرية وأثارها على المجتمع الثقافي**، الرابط الإلكتروني http://www.matarmatar.net

2- علاقة الانتحال بالسرقة العلمية:

يعاقب القانون على جميع أنواع السرقات، سواء سرقات مادية أو فكرية، حيث تسعى اللسانيات الجنائية إلى تسليط الضوء على قضية السرقات العلمية، التي لها مسميات متعددة: كالسرقة الأدبية، عدم النزاهة العلمية، الغش الأكاديمي، الانتحال.

الانتحال لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور: "النحل" فقال: انتحل فلان شعر فلان، إذا ادعاه أنه قائله، وانتحله: ادعاه وهو لغيره، ونحله القول ينحله نحلا؛ نسبه إليه[1].

نرى أن الدلالة للفظة الانتحال (**plagiarism**) تحمل معنى الأخذ والانتساب.

الانتحال اصطلاحا:

هو أن يأخذ الشاعر كلام غيره، بعد علمه بنسبته له، بلفظه كله ومن غير تغيير لتعلمه، أو أن يأخذ المعنى وتبدل الكلمات كلها أو بعضها بما يرادفها[2].

3- الانتحال في مجال البحث العلمي:

"وكل ما في الأمر أن المسألة تتعلق عموما بالأمانة العلمية وعليه ينطوي تحت مفهوم الأمانة العلمية عدد من المسالك من حيث أن الإقدام عليها يؤسس عنصر الانتهاك، وأن هذا الانتحال في المجال العلمي يندرج عمليا ضمن عدة تصنيفات منها خاصة الغش، الخداع والتضليل وانتهاك حقوق المؤلف"[3].

---

[1] ابن منظور الأنصاري (1311)، **لسان العرب**، (مادة نحل)، دار احياء التراث العربي، ط ج، الجزء 3، 711هـ، بيروت، لبنان.

[2] ينظر: حميد قبايلي، **قضية الانتحال في النقد العربي القديم، بين التأصيل والتجديد**، تاريخ النشر 17/11/2018، مجلد 07، عدد 20، السنة 2018، ص 196.

[3] تشوار جيلالي، **الانتحال في مجال البحث العلمي بين الوقاية والجزاء**، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، تاريخ النشر 2018/02/03، تلمسان، المجلد 6، العدد 2، السنة 2021، ص5.

وهو سرقة وسلب الحقوق سواء أكانت فكرية أم أدبية أو تقمص لشخصية مشهورة مما يسبب الضرر للشخص بتشويه السمعة، أم ضياع مجهوده أم تبني فكره وتضليله، وهو يؤدي ذلك لإحباط الهمة وعدم الانتاج[1].

وكما عرفه الفقيه **كورنو جرار** "الاستلاء على عمل الغير أو جزء منه"[2].

المنتحل le plagiaire: هو خاطف كلمات أو أفكار شخص آخر دون الإشارة إلى المصدر الذي استقى منه[3].

تعد السرقة العلمية والانتحال جريمة علمية أخلاقية خاطئة تنتهك فيها الأمانة العلمية، وتخون فيها المصداقية العلمية، بيد أن الانتحال مفهوم قديم منذ الجاهلية يعنى بالشعر والنقد الأدبية خاصة، أما السرقة العلمية فهي مفهوم حديث نوعا ما، يخص البحوث الأكاديمية عامة.

مهما كانت المبررات والأسباب التي اعتمدها الباحث المنتحل في عمله العلمي فإنها لا جدوى لها في هذا المجال، بل يعد مسؤولا عن عدم التزامه بالنزاهة العلمية، إذ أنه لم يراع قواعد وأصول البحث، كما أنه لم يتقيد بالشروط والأحكام الواردة في النصوص القانونية[4].

4- أسباب انتشار السرقة العلمية:

إن السرقة العلمية هي واحدة من المشاكل والجرائم التي تواجه البحوث العلمية والأكاديمية حيث يؤدي ارتكابها إلى انتهاك حقوق الملكية الفكرية والتأثير على جودة البحث العلمي، ولعل لجوء الطالب أو الأستاذ أو الباحث إلى السرقة العلمية مرده مجموعه من الأسباب يمكن ذكر البعض منها

---

[1] **مقدمة في الانتحال (السرقة الأدبية)**، تاريخ النشر 13 ديسمبر 2013، تاريخ الاطلاع 2022/05/20، (18:42)، الرابط الالكتروني: https://memo0022.wordpress.com

[2] تشوار جيلالي، **الانتحال في مجال البحث العلمي بين الوقاية والجزاء**، مرجع سبق ذكره، ص7.

[3] أحمد ناصر شكيب الخطيب، **الانتحال plagiarism**، آخر تحديث 2018/04/25، تاريخ الاطلاع 2022/05/20، (18:85)، الرابط الالكتروني: https://ila.io/p9a76

[4] تشوار جيلالي، **الانتحال في مجال البحث العلمي بين الوقاية والجزاء**، مرجع سبق ذكره، ص5.

على النحو التالي:

أ. غياب الوازع الأخلاقي: تقول الأستاذة: Geneviève koubi"السرقة العلمية تتعارض مع علم الأخلاق"؛ أي أن مرتكب جريمة السرقة العلمية طالبا كان أو باحثا أو أستاذا لا أخلاق له لأن الأخلاق ببساطة تتنافى مع الجريمة، فمن لا يملك ملكة البحث العلمي ولا يبذل مجهودا في مجال النشر الأكاديمي ليس له أن يسطو على الإنتاج العلمي لغيره. ولهذا فالسرقة العلمية هي جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية.

ب. غياب الوازع الديني[1]: إن غياب الوازع الديني هو السبب الرئيسي في السرقات العلمية، فلو استحضر المنتحل مراقبة الله له لا ما أقدم على هذا الفعل المجرم شرعا وقانونا "ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد[2].

ج. غياب الرادع القانوني[3]: لا شك أن غياب النصوص القانونية والفراغ التشريعي يعتبر من بين الأسباب المؤدية إلى تفاقم ظاهرة السرقة العلمية في الوسط الأكاديمي، فإذا سنت تشريعات زاجرة كانت رادعا قويا للقضاء على استفحال الظاهرة ووأدها في مهدها.

د. عدم وضوح مفهوم السرقة العلمية[4]: ما يقع فيه اغلب الباحثين ظاهرة السرقة العلمية عن غير قصد، وما رد ذلك إلى عدم الإلمام بمقتضيات الاقتباس الصحيحة، والجهل المطبق لمتطلبات وطرق الاستشهاد المثلى انك تنأى بهم عن الوقوع في شرك السطو العلمي، فعدم وضوح مفهوم السرقة العلمية وتعريفها قد يكون سببا مهما المشكلة، وأيضا تأجيل المهام الموكلة للباحث وقصر الوقت وعدم استغلاله من طرف الباحثين و تأجيل أعمالهم لأخر اجل، سيكون حافزا قويا لسرقة العلمية والوقوع في المحظور، فمن بين الأسباب التي يدفع بها السارق اللوم عنه قصر الوقت، فلا بد من استثمار الزمن المحدد.

---

[1] عبد سلام بني حمد، **ظاهرة السرقة العلمية مفهومها، أسبابها طرق معالجتها**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 09، سبتمبر، ص03.

[2] سورة ق القرآن الكريم، الآية 18.

[3] عبد سلام بني حمد، **ظاهرة السرقة العلمية مفهومها، أسبابها طرق معالجتها**، مرجع سبق ذكره.

[4] مرجع نفسه.

هـ. فطرة الإنسان تحب السهل والموجود[1]: يقول علم الأنثروبولوجيا وهو علم دراسة الإنسان، إن الإنسان بفطرته يميل لجمع الأفكار الموجودة، وتجديدها وتطويرها بحيث تصبح ملكه. من جهة أخرى. انه من المعروف-مع الأسف-إن كثيرا من الطلبة يتم تثبيطهم، وانتقاد أساليب كتاباتهم، إذا ما استخدم ألفاظهم وعباراتهم الخاصة، وبالتالي يقر الكثيرون بفشلهم ويلجؤون لاستعارات كلمات وألفاظ الآخرين مما سبق وثبت كفاءاتهم ومهارتهم الكتابية والإبداعية. حتى يضمنوا أعلى ونتائج أفضل.

5- أشكال وصور السرقة العلمية الأكثر شيوعا:

إن انتهاك الأمانة العلمية تتجلى في عديد الصور والأشكال، ولهذا الغرض نعرض أكثرها تجليا في الوسط العلمي وأشدها ضررا عليه.

السرقة العلمية الكاملة والاقتباس الجزئي: في هذا النوع يقوم الباحث على الإغارة على مصنف بأكمله، مغيرا الاسم فقط، وهي أشنع السرقات العلمية التي عرفها الوسط العلمي، ومن الممكن أن تتخذ صورا أخرى أيضا، كالاقتباس الكلي لفقرة أو مقطع من مقال أو كتاب، ونقله حرفيا دون لإشارة إلى مصدره[2].

السرقة العلمية بإعادة الصياغة:تعد إعادة الصياغة سرقة علمية وإن تخللها تفكيكا أو إعادة للتركيب "يعتبر وضع العبارات المعاد صوغها بدون عزو مناسب لمصدرها نوع من السرقة العلمية"[3].

السرقة العلمية للأسلوب: المقصود بها إتباع نفس طريقة المقال الأصلية، جملة بجملة، ومقطعا بمقطع فهذه سرقة علمية مع أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، ولا مع طريقة ترتيبه، وهي سرقه للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في هندسة عمله[4].

السرقة العلمية باستخدام الاستعارة: تستخدم الاستعارة أما لزيادة وضوح الفكرة، أو تقديم شرح

---

[1] **ظاهرة السرقة العلمية بين المبتعثين الأجانب: بواعثها وعواقبها وتجنبها**، شبكة زدني للتعليم 14، فبراير،2017.

[2] عبد سلام بني حمد، **ظاهرة السرقة العلمية مفهومها**، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[3] المرجع السابق.

[4] **الاقتباس العلمي: الأنواع الضوابط الشروط**، وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي، السعودية، جامعة الملك سعود.

يلمس حس القارئ ومشاعره بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية، لذا الاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته. ويحق له إذ لم يستطيع صياغة استعارة خاصة به اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين شريطة رد مرجعيتها لأصحابها الأصليين[1].

خامسا: السرقة العلمية للأفكار: في حاله الاستعانة بفكرة أبدعها باحث ما، أو مقترح قدمه لحل مشكله ما، يجب نسبتهما له بوضوح. ولا يجب الخلط هنا بين الأفكار والمفاهيم الخاصة وبين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج الباحث إلى نسبتها لأحد، التعريف الثقب الأسود على سبيل المثال، لا يحتاج إلى توثيق وإشارة مرجعية، وكذلك تحديد سرعة الإفلات من نطاق جاذبية الأرض، فهما يندرجان تحت المعارف العامة، لكن إذا استعان الباحث بأفكار جديدة الآخرين في أثناء بحثه عن الثقوب السوداء مثلا، أوحل جديد لمعضلة فيزيائية، فإن ذلك يتطلب منه الدقة في نسبتها إلى أصحابها[2].

الانتحال بطريقة الترجمة: كان يقوم الباحث بترجمة إنتاج علمي لشخص ما من لغة إلى أخرى، ووضع اسمه عليه، دون الإشارة إلى صاحبه الحقيقي، قد حصل كثير من الباحثين على درجات علمية مختلفة بترجمة رسائل علمية من دول مختلفة، وتقديمها في جامعاتهم على أنها من إنتاجهم[3].

6- السرقة العلمية: أضرارها وأخطارها

- تقضي على ملكة البحث العلمي النزيه، وينشأ بدلا منها عقليات هشة وفارغة علميا، لا تملك روح الإبداع والمنافسة، مما يؤثر سلبا على التطور العلمي والتقدم الحضاري الحقيقي[4].
- تؤدي ظاهرة السرقة العلمية إلى حصول باحثين على درجات علمية لا يستحقونها[5].

---

[1] المرجع السابق.

[2] **الاقتباس العلمي: الأنواع، الضوابط، الشروط، وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي**، السعودية، جامعة الملك سعود.

[3] جمال أحمد زيد الكيلاني، **السرقة العلمية والمسؤولية الجنائية المترتبة عليها**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016، ص411.

[4] المرجع نفسه.

[5] عبد سلام بني حمد، **ظاهرة السرقة العلمية مفهومها، أسبابها طرق معالجتها**، مرجع سبق ذكره، ص 04.

- تصيب الباحثين بالسلبية واليأس والإحباط[1].
- السمعة السيئة للجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية، مما يعبر عن انحطاط فكري وثقافي وأخلاقي[2].
- تسهم في زيادة الفساد السياسي والمالي بين أفراد المجتمع بحيث يستمرئ السرقة ويتعود عليها، فلا يبالي الناس من أين اخذوا أفكارهم، وما هو مصدر معلوماتهم[3].
- تدخل السرقة العلمية والتعدي على حقوق الآخرين بما تمثله من قيمة مالية معتبرة في باب أكل أموال الناس بالباطل[4].

7- برمجيات كشف السرقة العلمية:

تستخدم اللغة كأداة فعالة للكشف عن كل التجاوزات والسرقات العلمية، وحتى نتمكن من كشف ذلك لابد أن يكون هناك متخصص في المجال اللساني الجنائي، الذي يسعى لتحقيق غاياته والتأكد من الفهم والتفسير وتحديد المعنى الموجود داخل الملفوظ اللغوي.

ولقد ذكر **أولسون** و**لشيبنرورز** أن اللسانيات الجنائية تمتد عبر طيف من المجالات بدءا بمسألة الأصالة في التأليف ونسبة المكتوب إلى مؤلفه كما في السرقات العلمية والحقوق الفكرية والإخلال بالأمانة العلمية، وغيرها من ممارسات التواصل اللغوي لأغراض جنائية؛ التي تعتمد على تحليل اللغة بكونها دليلا في القضايا الجنائية كالسرقة العلمية، وتخضع لدراسة اللغوي واللساني الجنائي، الذي بدوره يعمل على رصد الجرائم بأنواعها؛ بيد أن قضية السرقات العلمية خاصة في الوسط الأكاديمي نالت حظًا وافرا في المجال القانوني، وبذلك أصبحت قضايا السرقات العلمية جناية يعاقب عليها القانون، ووضع برامج متخصصة للكشف عنها والحد منها.

---

[1] عصام تليمة، **السرقة العلمية ظاهرة العصر**، الوعي الإسلامي، 2009، صفحة 22.

[2] جمال أحمد زيد الكيلاني، **السرقة العلمية والمسؤولية الجنائية المترتبة عليها**، مرجع سبق ذكره، ص411.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

لقد أدى انتهاك حقوق الملكية الفكرية للآخرين، من خلال السرقات العلمية إلى قيام العديد من شركات البرمجيات، بتطوير برامج حاسوبية لاكتشاف الانتحال العلمي، وبعض هذه البرمجيات مدعوم ومتوافق مع اللغة العربية، أما البعض الأخر غير مدعوم باللغة العربية، بمعنى أنها لا تستطيع أن تكشف السرقات العلمية في النصوص العربية، وعلى العموم فإن تلك البرامج متخصصة لكشف السرقات العلمية، وهي برمجيات متاحة على الانترنت، تكون مجانية أو بمقابل، تقوم بكشف ومضاهاة النصوص، لكشف التعرض الانتحال أو السرقة.

8- وظائف برمجيات كشف السرقات العلمية:[1]

- مضاهاة وثيقة بوثيقة أخرى أو بعدة وثائق وبيان أوجه التشابه والاختلاف ونسبة التشابه بينهما.
- إمكانية التكامل مع نظم إدارة المحتوى CMS ونظم إدارة التعلمLNS
- المساعدة في إجراءات تصويبات على ملف الوثيقة يتم فحصها.
- طباعة التقارير مع إمكانية حفظها في صيغة ملفات نصية.
- اختزان تقارير فحص الوثائق بحساب المستخدم.
- مشاركة التقارير مع أفراد آخرين مسجلين ولهم حسابات على نفس البرنامج.[2]
- إرسال إشعارات أو تنبيهات بالبريد الالكتروني لإعلام المستخدم بانتهاء عملية الفحص وصدور التقرير
- التعامل مع الوثائق بأكثر من لغة.
- التعامل مع أشكال متعددة من أشكال الوثائقPDF ،HTML،DOC،.DOCX
- تنوع أساليب إرسال نص الوثيقة للبرنامج (بريد الكتروني، قص، لصق، تحميل صاعد للملف).

[1] هيفاء مشعل الحربي، **برمجيات كشف السرقة العلمية: دراسة وصفية تحليلية**، رسالة دكتوراه، جامعة طيبة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، المدينة المنورة، 2014-2015، ص10.

[2] مرجع نفسه.

9- أنواع برمجيات كشف السرقة العلمية[1]:

يستدعي كشف السرقات العلمية تظافر الجهود والبحث عن السياسات والأساليب الفعّالة للحد من هذه الظاهرة؛ ومن برمجيات الكشف عنها نذكر:

- **برنامج APLAG**: هو اختصار PLAGIARISM ARABICويعتبر أحد برمجيات كشف انتحال النصوص عربية المنشأ، صدر بقسم علوم الحساب بجامعة الملك سعود عام 2011 يعتمد على التمثيل المنطقي للنصوص، كفقرات وجمل، وكلمات بحث، بحيث تأخذ كل عبارة وكل كلمة أعداد صحيحة تعبر عنها بترتيب ورودها في النص، وقد تم اختبار البرنامج مع اثني عشر باللغة العربية، ولتقييم النتائج تم الاعتماد على الاستبيان والتحقيق كمقياسين لتقييم دقة وصحة مخرجات البرنامج.
- **نظام قارنت QARNET**: قارنت نظام حاسوبي متقدم يساعد المعلمين والباحثين والكتاب والجهات التعليمية من خلال تحديد أصالة محتوى الإنتاج الفكري المكتوب وكشف غير الأصلي والسماح لهم بتجنب بعض الأخطاء التي هي عادة تقع عندما يقدموا أعمالهم. تم تطوير قارنت بتعاون مشترك بين الموجهين التربويين والأكاديميين ممن لهم خبرة طويلة في الخدمات البحثية والأكاديمية. لمساعدة الكتاب على التعرف على أخطاء الكتابة بطريقة تعليمية إرشادية، وعلى الرغم من أنه يتم توفير هذه الخدمة بعدة لغات، إلا أن اللغة العربية تأخرت عن مثل هذه الخدمات بسبب صعوبة هيكلتها والموارد المحدودة. وأضافت تقنيات قارنت قدرة جديدة بتعريف النص العربي وتحديد هيكلته بطريقة ممنهجة في استخدام تقنيات الذكاء الصناعي مما وفر ميزة حديثة جدا للكشف عن الأصالة، فتقنية قارنت لا تستند فقط على مطابقة التشابه، ولكن أيضا في الكشف عن النصوص المقتبسة. مع تغيير ترتيب الكلمات أو المرادفات أو التعبير حتى عن الفكرة.
- **برنامج plagiarism detecto**: وهو برنامج مجاني يقوم بكشف الانتحال عن طريق المضاهاة بأكثر من 8 مليار صفحة ويب، ويتم توضيح إذا ما كان المحتوى مسروق، ويقوم بعرض النص الأصلي.
- **برنامج Plagiarism checker**: يقوم هذا البرنامج بالتحقق من سرقة الوثيقة والتحقق من صفحة ويب ويتيح هذا الموقع إرسال تقرير بالانتحال لمحرك البحث Google لإزالتها من محرك البحث كما يمكنه كشف الانتحال بواجبات الطلاب وإرسال تقرير بالانتحال إلى الأستاذ.

[1] أجعود سعاد، **السرقة العلمية وطرق مكافحتها**، العدد 8، المجلد 2، جامعة العربي التبسي، 2017، ص571.

- **برنامج plagium:** برنامج مجاني يتيح بعض المميزات بمقابل يمكن من التحقق عن طريق ملف، رابط نص ويتيح البحث عبر الانترنت أو الأخبار أو الشبكات الاجتماعية.
- **برنامج plagiarism met**: برنامج يمكن تحميله على سطح المكتب، يتم الكشف عن السرقة من خلال ثلاث محركات Bablon Google Yahoo.
- **برنامج checksyste:** برنامج يسهم بمعالجة السرقات العلمية إذ يسهل هذا الموقع الوصول إلى البرمجيات، ويوفر عناء البحث.
- **برنامج plagiarismchecker met:** برنامج فايبر للكشف عن السرقات الأدبية، هو برنامج مجاني؛ يتميز بواجهة استخدام سهلة، تسمح بإضافة ملف أو عدة ملفات للفحص على أساسها، يمكن من الاطلاع على أي محتوى متطابق ومقارنته، ويبين مصدر المحتوى المتطابق.
- **برنامج racker plagt**: برنامج مجاني يفيد المعلمين والناشرين والمحررين، الذين يحتاجون إلى التحقق من أن المواد المقدمة أو المخطوطات هي النسخة الأصلية، بصيغ الملفات التي يدعمها html، XML.
- **برنامج plagarismdectect org:** وهو برنامج بمقابل، يقوم يتحليل النتائج، وتسليط الضوء على النصوص التي تم انتحالها[1].

[1] هيفاء مشعل الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 22 وما بعدها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتبين أن الدراسات اللسانية ارتبطت بسائر العلوم الإنسانية، وصارت لها بمثابة الأداة التحليلية التي تعين على استكشاف العلاقات بين اللغة ومختلف الظواهر التي تحتاج إلى تحليل، نظرا إلى أن الخطاب إنتاج لساني يقع في صميمها جميعا.

ومن مظاهر هذا التلاقي ما حصل بين اللسانيات ومجال القانون وما انبثق عنهما من تزاحم معرفي ارتبطت به عدة مجالات مثل مجال إثبات هوية مؤلف النص الحقيقي؛ وهذا المجال لاقى أهمية كبيرا في زمن التجاوزات العلمية الناتجة عن السرقات العلمية دون وجه حق، وتداخلت فيه الكثير من المصطلحات الجديرة بالدراسة والتي لابد من دراستها والتفريق بينها حتى لا تكون هناك هوة بين التضخم المصطلحي اللساني والتفكير القانوني، التي تزيد من فوضى المصطلح مما يتسبب في تداخل إحالاتها وتشل طاقتها الإيحائية.

الفصل الثاني

السـرقـة العلمية من منظور اللسانيات الجنائية

المبحث الأول: أنموذج عن سرقة علمية

المبحث الثاني: تحليل استمارة إلكترونية

تمهيد:

يعد الجانب التطبيقي عملا أساسيا لدعم الجانب النظري، حيث يستطيع الباحث من خلاله تجسيد الواقع من خلال جمع المعلومات حول الموضوع وتحليلها للوصول إلى نتائج، وقد عمدنا لتدعيم الجانب التطبيقي إلى الاستعانة باستمارة الكترونية مكونة من أسئلة متنوعة تخص موضوعنا، وأيضا قمنا بتحليل نموذج عن السرقة العلمية.

المبحث الأول: أنموذج عن سرقة علمية في الوسط الأكاديمي:

عند إجراء هذا التحليل يقسم النص إلى ثلاثة أقسام للحصول على ثلاثة أنواع من الأدلة، وهي:

- البصمة الداخلية أو اللغوية: ولها علاقة (بحيثيات السرقة) وهي تقوم على تحديد نقاط التشابه في سمات أسلوبية في النصين.
- الدليلي الخارجي وحيثياته: وتشمل معرفة تاريخ كتابة النص، ومكان كتابته، أو نقطة البريد التي أرسل منها، وبصمة الحمض النووي للمؤلف.
- إعطاء وجهة نظر عالم اللسانيات القضائية: عن مدى احتمال صحة نسبة النص موضوع التساؤل للمتهم.

المقال الأصلي (1)، المجني عليه: صاحبة المقال (هـ/خ)

المقال المسروق (أ)، الجاني: صاحب المقال (ب/غ)

كنا بصدد انجاز بحث حول اللسانيات التمهيدية، وخلال رحلة بحثنا عن مراجع في هذا الموضوع، وجدنا تشابه وتطابق بين مقالين؛ مقال (1) منشور في مجلة اللسانيات واللغة العربية، العدد خمسة جامعة (ع)، والمقال (أ) منشور في مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد أربعة، العدد سبعة، جامعة (ش/ط)

الصورة (1): واجهة النص الأصلي

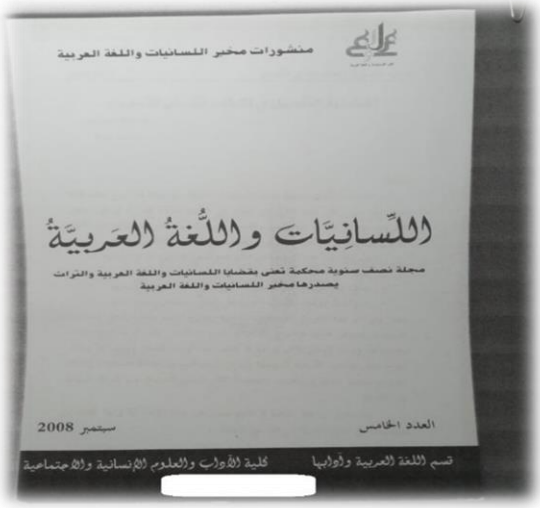

الصورة (أ): واجهة النص المسروق

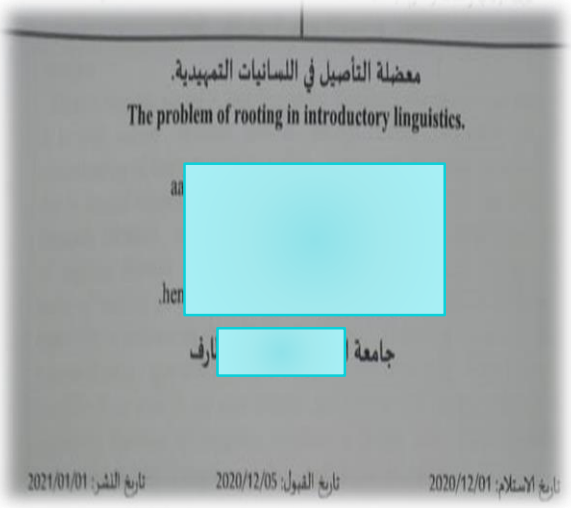

وخلال تصفحنا للمقال (1) الذي كان موسوما ب: إشكالية التأصيل في الخطاب اللساني التمهيدي للأستاذة (هـ/خ)؛ لفت انتباهنا أن المقال (أ) موسوم ب: معضلة التأصيل في اللسانيات التمهيدية للطاب (ب/غ).

وتجدر الإشارة إلى أن المقال (الأصلي) صدر بتاريخ (سبتمبر 2008)، أي قبل المقال (المسروق) الذي صدر (1 جوان 2021)، وهذا يعني أن المقال (2) هو المقال الأصلي، والمقال (ب) هو المقال المسروق.

الصورة (2): تاريخ نشر المقال الأصلي

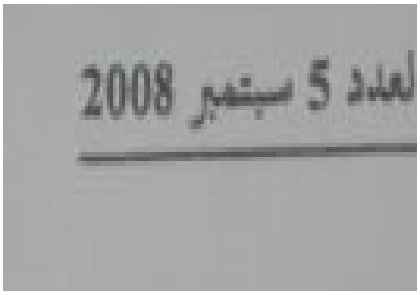

الصورة (ب): تاريخ نشر المقال المسروق

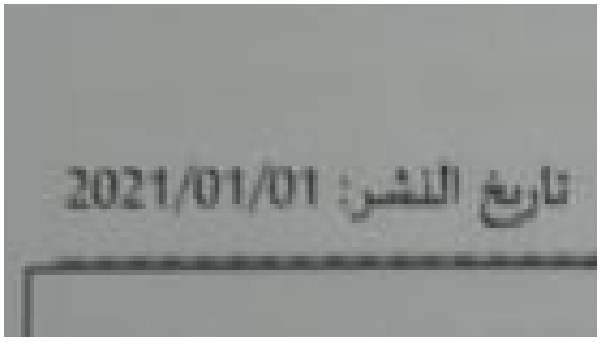

وذلك أن الطالب (غ ب) لم يشر في تهميشه ومراجعه لمقال الأستاذة (هـ خ) في مداخلته، مما يدل على أنه قام بسرقة علنية للمقال دون وجه حق، وهذا انتهاك لحقوق المألف ويعتبر جناية لا أخلاقية يعاقب عليها المجلس التأديبي في الجامعة ويردعها القانون.

وفيما يلي بعض السرقات العلمية من المقال (الأصلي) في المقال (المسروق):

بدأ (ب غ) السرقة من العنوان (الشكل ب)، فالجاني أعاد صياغة عنوان المجني عليه (الشكل 3) وهنا سرقة علمية بإعادة الصياغة فكان عنوان الطالب (ب غ): **معضلة التأصيل في اللسانيات التمهيدية**، وعنوان الأستاذة (هـ خ) **إشكالية التأصيل في الخطاب اللساني التمهيدي**.

- ولقد غيَّر واستبدل[1] مصطلح الخطاب اللساني إلى اللسانيات التمهيدية في عنوانه وفي المقال كله.

الصورة (3): العنوان الأصلي

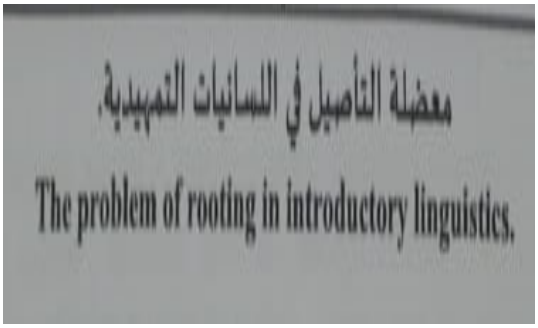

الصورة (ج): العنوان المسروق

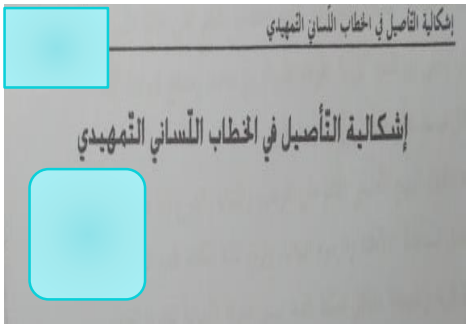

[1] هو استبدال بعض الكلمات بمفرداتها من النص المنتحل دون ذكر صاحبه.

اعتمد الجاني (ب غ) مقدمة المجني عليه (هـ خ) كملخص لمداخلته.

الصورة (4): مقدمة النص الأصلي **الصورة (د): ملخص النص المسروق**

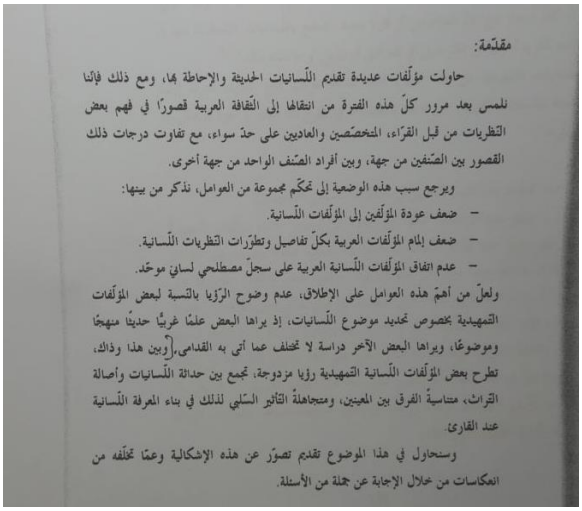

مقدّمة:

حاولت مؤلّفات عديدة تقديم اللّسانيات الحديثة والإحاطة بها، ومع ذلك فإنّنا نلمس بعد مرور كلّ هذه الفترة من انتقالها إلى الثّقافة العربية قصورًا في فهم بعض النظريات من قبل القرّاء، المتخصّصين والعاديين على حدّ سواء، مع تفاوت درجات ذلك القصور بين الصّنفين من جهة، وبين أفراد الصّنف الواحد من جهة أخرى.

ويرجع سبب هذه الوضعية إلى تحكّم مجموعة من العوامل، نذكر من بينها:

- ضعف عودة المؤلّفين إلى المؤلّفات اللّسانية.
- ضعف إلمام المؤلّفات العربية بكلّ تفاصيل وتطوّرات النظريات اللّسانية.
- عدم اتفاق المؤلّفات اللّسانية العربية على سجلّ مصطلحي لساني موحّد.

ولعلّ من أهمّ هذه العوامل على الإطلاق، عدم وضوح الرّؤيا بالنسبة لبعض المؤلّفات التّمهيدية بخصوص تحديد موضوع اللّسانيات، إذ يراها البعض علمًا غربيًّا حديثًا منهجًا وموضوعًا، ويراها البعض الآخر دراسة لا تختلف عما أتى به القدامى، وبين هذا وذاك تطرح بعض المؤلّفات اللّسانية التمهيدية رؤيا مزدوجة، تجمع بين حداثة اللّسانيات وأصالة التراث، متناسية الفرق بين المعينين، ومتجاهلة التأثير السّلبي لذلك في بناء المعرفة اللّسانية عند القارئ.

وسنحاول في هذا الموضوع تقديم تصوّر عن هذه الإشكالية وعمّا تخلّفه من انعكاسات من خلال الإجابة عن جملة من الأسئلة.

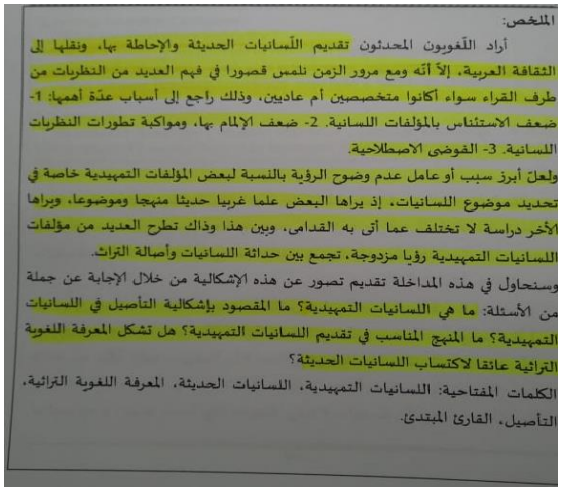

الملخص:

أراد اللّغويون المحدثون تقديم اللّسانيات الحديثة والإحاطة بها، ونقلها إلى الثقافة العربية، إلاّ أنّه ومع مرور الزمن نلمس قصورا في فهم العديد من النظريات من طرف القراء سواء أكانوا متخصصين أم عاديين، وذلك راجع إلى أسباب عدّة أهمها: 1- ضعف الاستئناس بالمؤلفات اللسانية. 2- ضعف الإلمام بها، ومواكبة تطورات النظريات اللسانية. 3- الفوضى الاصطلاحية.

ولعلّ أبرز سبب أو عامل عدم وضوح الرؤية بالنسبة لبعض المؤلفات التمهيدية خاصة في تحديد موضوع اللسانيات، إذ يراها البعض علما غربيا حديثا منهجا وموضوعا، ويراها الآخر دراسة لا تختلف عما أتى به القدامى، وبين هذا وذاك تطرح العديد من مؤلفات اللسانيات التمهيدية رؤيا مزدوجة، تجمع بين حداثة اللسانيات وأصالة التراث.

وسنحاول في هذه المداخلة تقديم تصور عن هذه الإشكالية من خلال الإجابة عن جملة من الأسئلة: ما هي اللسانيات التمهيدية؟ ما المقصود بإشكالية التأصيل في اللسانيات التمهيدية؟ ما المنهج المناسب في تقديم اللسانيات التمهيدية؟ هل تشكل المعرفة اللغوية التراثية عائقا لاكتساب اللسانيات الحديثة؟

الكلمات المفتاحية: اللسانيات التمهيدية، اللسانيات الحديثة، المعرفة اللغوية التراثية، التأصيل، القارئ المبتدئ.

أخذ بعض الفقرات كما هي دون تغيير والبعض الآخر تخللها تفكيك وإعادة تركيب.

الطالب (ب غ) اعتمد إشكالية (الصورة هـ) مقتبسة من الأسئلة التي اعتمدتها الأستاذة (هـ خ) كعناوين العرض في مقالها (الصورة 5)

الصورة (5): عناوين العرض في النص الأصلي **الصورة (هـ): اشكالية النص المسروق**

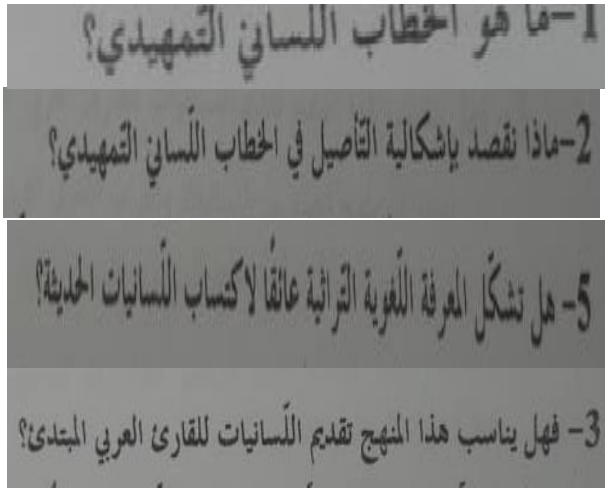

1-ما هو الخطاب اللساني التمهيدي؟

2-ماذا نقصد بإشكالية التأصيل في الخطاب اللساني التمهيدي؟

5- هل تشكل المعرفة اللغوية التراثية عائقا لاكتساب اللسانيات الحديثة؟

3- فهل يناسب هذا المنهج تقديم اللسانيات للقارئ العربي المبتدئ؟

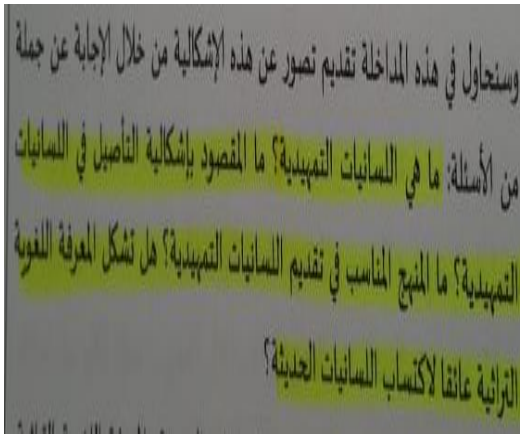

وسنحاول في هذه المداخلة تقديم تصور عن هذه الإشكالية من خلال الإجابة عن جملة من الأسئلة: ما هي اللسانيات التمهيدية؟ ما المقصود بإشكالية التأصيل في اللسانيات التمهيدية؟ ما المنهج المناسب في تقديم اللسانيات التمهيدية؟ هل تشكل المعرفة اللغوية التراثية عائقا لاكتساب اللسانيات الحديثة؟

في العنصر الأول لمقال الجاني (الصورة –و–صفحة 851): اقتبس الفقرة اقتباسا كليا –دون أن يشير في إحالات إلى المقال الأصلي) الصورة 6ص 251. واكتفى بتغيير مفردات الفقرة فقط، وهنا سرقة علمية كاملة وهي أشنع السرقات في الوسط العلمي.

الصورة (6): العنصر 1 في المقال الأصلي

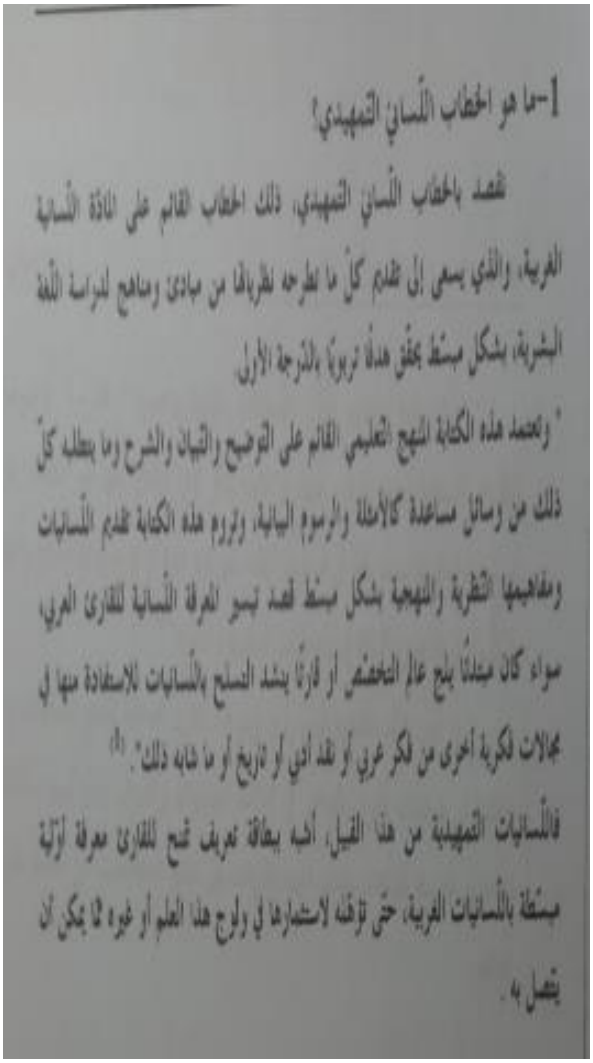

1–ما هو الخطاب اللّساني التمهيدي؟

نقصد بالخطاب اللّساني التمهيدي، ذلك الخطاب القائم على المادّة اللّسانية الغربية، والّذي يسعى إلى تقديم كلّ ما تطرحه نظرياتها من مبادئ ومناهج لدراسة اللّغة البشرية، بشكل مبسّط يحقّق هدفًا تربويًا بالدّرجة الأولى.

"وتعتمد هذه الكتابة المنهج التعليمي القائم على التوضيح والتبيان والشرح وما يتطلبه كلّ ذلك من وسائل مساعدة كالأمثلة والرسوم البيانية، وتروم هذه الكتابة تقديم اللّسانيات ومفاهيمها النّظرية والمنهجية بشكل مبسّط قصد تيسير المعرفة اللّسانية للقارئ العربي، سواء كان مبتدئًا يلج عالم التخصص أو قارئًا ينشد التسلح باللّسانيات للاستفادة منها في مجالات فكرية أخرى من فكر عربي أو نقد أدبي أو تاريخ أو ما شابه ذلك".[1]

فاللّسانيات التمهيدية من هذا القبيل، أشبه ببطاقة تعريف تمنح للقارئ معرفة أولية مبسّطة باللّسانيات الغربية، حتى تؤهله لاستثمارها في ولوج هذا العلم أو غيره مما يمكن أن يتصل به.

الصورة (و): العنصر 1 في المقال المسروق

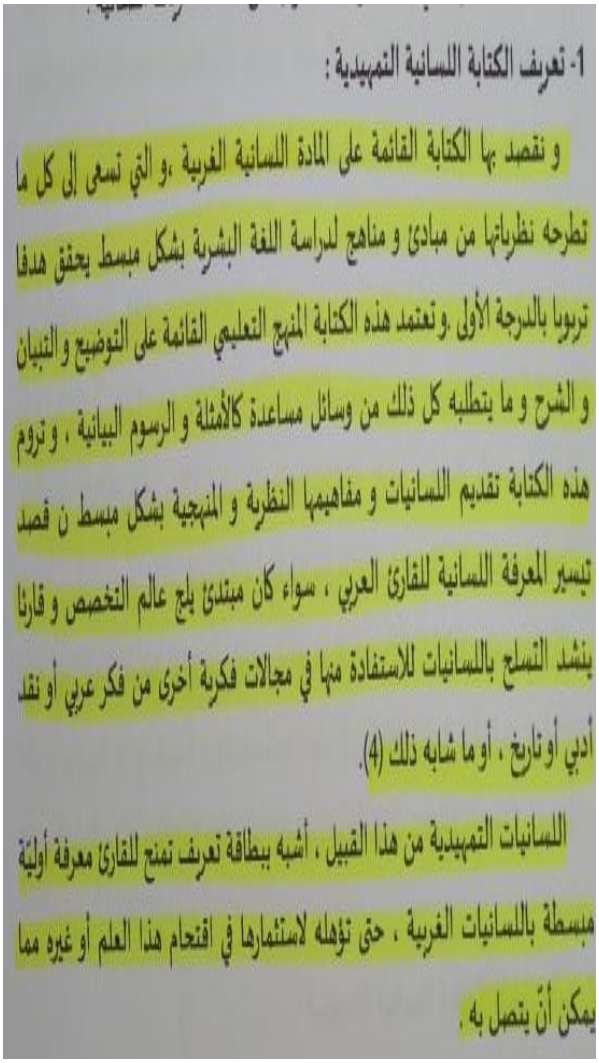

1- تعريف الكتابة اللسانية التمهيدية :

و نقصد بها الكتابة القائمة على المادة اللسانية الغربية ،و التي تسعى إلى كل ما تطرحه نظرياتها من مبادئ و مناهج لدراسة اللغة البشرية بشكل مبسط يحقق هدفا تربويا بالدرجة الأولى .وتعتمد هذه الكتابة المنهج التعليمي القائمة على التوضيح و التبيان و الشرح و ما يتطلبه كل ذلك من وسائل مساعدة كالأمثلة و الرسوم البيانية ، و تروم هذه الكتابة تقديم اللسانيات و مفاهيمها النظرية و المنهجية بشكل مبسط ن قصد تيسير المعرفة اللسانية للقارئ العربي ، سواء كان مبتدئ يلج عالم التخصص و قارئا ينشد التسلح باللسانيات للاستفادة منها في مجالات فكرية أخرى من فكر عربي أو نقد أدبي أو تاريخ ، أو ما شابه ذلك (4).

اللسانيات التمهيدية من هذا القبيل ، أشبه ببطاقة تعريف تمنح للقارئ معرفة أولية مبسطة باللسانيات الغربية ، حتى تؤهله لاستثمارها في اقتحام هذا العلم أو غيره مما يمكن أن يتصل به .

ولقد استعمل الجاني الإحالات نفسها التي استعملتها المجني عليه (الصورة 7 – الصورة ن).

الصورة(7): إحالات النص الأصلي

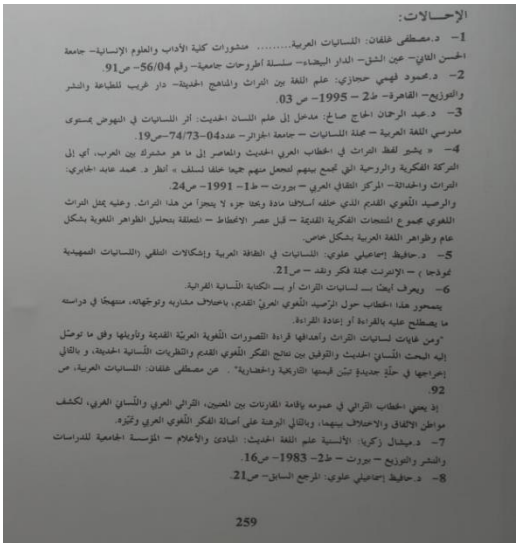

الإحـــالات:

1- د.مصطفى غلفان: اللسانيات العربية..... منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة الحسن الثاني- عين الشق- الدار البيضاء- سلسلة أطروحات جامعية- رقم 56/04- ص91.

2- د.محمود فهمي حجازي: علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة- دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة- ط2 – 1995- ص 03.

3- د.عبد الرحمان الحاج صالح: مدخل إلى علم اللسان الحديث: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية – مجلة اللسانيات – جامعة الجزائر- عدد04-73/74-ص19.

4- « يشير لفظ التراث في الخطاب العربي الحديث والمعاصر إلى ما هو مشترك بين العرب، أي إلى التركة الفكرية والروحية التي تجمع بينهم لتجعل منهم جميعا خلفا لسلف » أنظر د. محمد عابد الجابري: التراث والحداثة- المركز الثقافي العربي – بيروت – ط1- 1991- ص24.

والرصيد اللغوي القديم الذي خلفه أسلافنا مادة وغنا جزء لا يتجزأ من هذا التراث. وعليه يمثل التراث اللغوي مجموع المنجزات الفكرية القديمة – قبل عصر الانحطاط – المتعلقة بتحليل الظواهر اللغوية بشكل عام وظواهر اللغة العربية بشكل خاص.

5- د.حافيظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقي (اللسانيات التمهيدية نموذجا) – الإنترنت مجلة فكر ونقد – ص21.

6- ويعرف أيضا بـ لسانيات التراث أو بـ الكتابة اللسانية القرائية.

يتمحور هذا الخطاب حول الرصيد اللغوي العربي القديم، باختلاف مشاربه وتوجهاته، منتهجا في دراسته ما يصطلح عليه بالقراءة أو إعادة القراءة.

"ومن غايات لسانيات التراث وأهدافها قراءة التصورات اللغوية العربية القديمة وتأويلها وفق ما توصل إليه البحث اللساني الحديث والتوفيق بين نتائج الفكر اللغوي القديم والنظريات اللسانية الحديثة، و بالتالي إخراجها في حلّة جديدة تبيّن قيمتها التاريخية والحضارية" . عن مصطفى غلفان: اللسانيات العربية، ص 92.

إذ يعنى الخطاب التراثي في عمومه بإقامة المقارنات بين المعين، التراثي العربي واللساني العربي، لكشف مواطن الاتفاق والاختلاف بينهما، وبالتالي البرهنة على أصالة الفكر اللغوي العربي وتميّزه.

7- د.ميشال زكريا: الألسنية علم اللغة الحديث: المبادئ والأعلام – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت – ط2- 1983- ص16.

8- د.حافيظ إسماعيلي علوي: المرجع السابق- ص21.

259

9- د.محمد الحناش: البنيوية في اللسانيات – دار الرشاد الحديثة – الدار البيضاء – ط1-1980- ص05.

10- د.خالد محمود جمعة: اللسانيات ولغة الأدب – مجلة علامات في النقد الأدبي – النادي الأدبي الثقافي – جدة- ديسمبر 1994- ص119.

11- د.ميشال زكريا: المرجع السابق – ص12.

12- د.محمود السعران: علم اللغة- مقدمة للقارئ العربي- دار الفكر العربي -1999-ص02.

13- النظام الدماغي الواحد: ونقصد به مجموع العمليات العقلية المشتركة بين بني البشر، والتي نكتسب من خلالها اللغة وننتجها ونفهمها ونحكم عليها أيضا.

الصورة (ن): إحالات النص المسروق

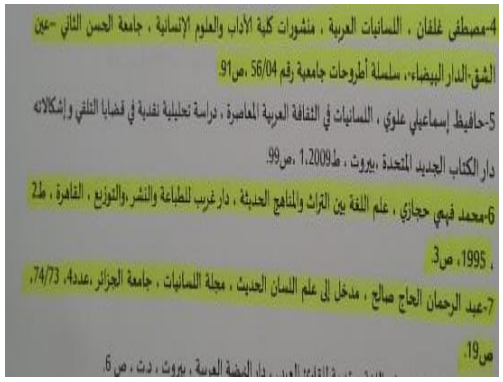

4-مصطفى غلفان ، اللسانيات العربية ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الحسن الثاني –عين الشق-الدار البيضاء، سلسلة أطروحات جامعية رقم 56/04 ،ص91.

5-حافيظ إسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته ، دار الكتاب الجديد المتحدة ،بيروت ، ط2009،1 ،ص99.

6-محمد فهمي حجازي ، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط2 ، 1995، ص3.

7-عبد الرحمان الحاج صالح ، مدخل إلى علم اللسان الحديث ، مجلة اللسانيات ، جامعة الجزائر ،عدد4، 74/73، ص19.

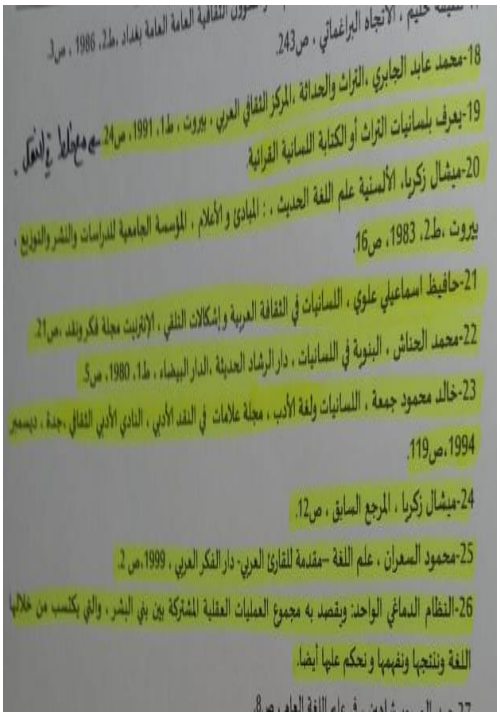

18-محمد عابد الجابري ،التراث والحداثة ،المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط1، 1991، ص24.

19-يعرف بلسانيات التراث أو الكتابة اللسانية القرائية

20-ميشال زكريا، الألسنية علم اللغة الحديث ، المبادئ والأعلام ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ،ط2، 1983، ص16.

21-حافيظ اسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقي ، الإنترنيت مجلة فكر ونقد ،ص21.

22-محمد الحناش ، البنيوية في اللسانيات ، دار الرشاد الحديثة ،الدار البيضاء ، ط1، 1980، ص5.

23-خالد محمود جمعة ، اللسانيات ولغة الأدب ، مجلة علامات في النقد الأدبي ، النادي الأدبي الثقافي ،جدة ، ديسمبر 1994،ص119.

24-ميشال زكريا ، المرجع السابق ، ص12.

25-محمود السعران ، علم اللغة –مقدمة للقارئ العربي- دار الفكر العربي ، 1999،ص2.

26-النظام الدماغي الواحد: ونقصد به مجموع العمليات العقلية المشتركة بين بني البشر ، والتي يكتسب من خلالها اللغة وننتجها ونفهمها ونحكم عليها أيضا.

الصورة (ك) ص851 من القال المسروق، الصورة (8) ص 251؛ عنوان العنصر 2 من المقال المسروق أعاد صياغة السؤال فقط وأخذ الفقرة كما هي (حذف عبارة فقط من السطر الأول).

الصورة (8): العنصر 2 من النص الأصلي **الصورة (ك): العنصر 2 من النص المسروق**

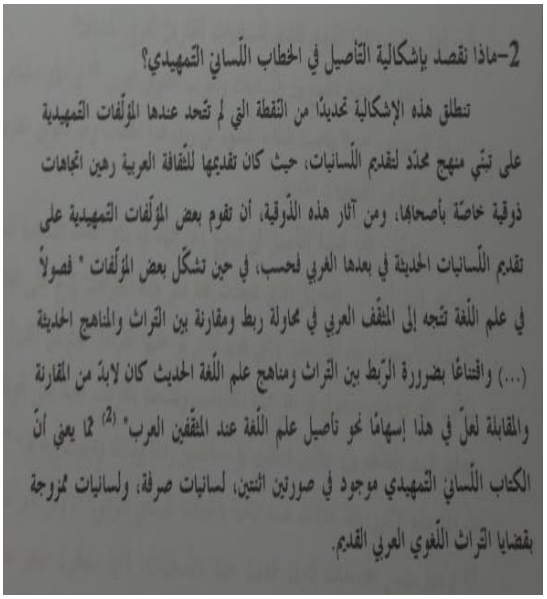

2-ماذا نقصد بإشكالية التأصيل في الخطاب اللّساني التمهيدي؟

تنطلق هذه الإشكالية تحديدًا من النقطة التي لم تتحد عندها المؤلّفات التمهيدية على تبنّي منهج محدّد لتقديم اللّسانيات، حيث كان تقديمها للثقافة العربية رهين اتجاهات ذوقية خاصّة بأصحابها، ومن آثار هذه الذّوقية، أن تقوم بعض المؤلّفات التمهيدية على تقديم اللّسانيات الحديثة في بعدها الغربي فحسب، في حين تشكّل بعض المؤلّفات " فصولاً في علم اللّغة تتّجه إلى المثقّف العربي في محاولة ربط ومقارنة بين التراث والمناهج الحديثة (...) واقتناعًا بضرورة الرّبط بين التراث ومناهج علم اللّغة الحديث كان لابدّ من المقارنة والمقابلة لعلّ في هذا إسهامًا نحو تأصيل علم اللّغة عند المثقّفين العرب" [2] مما يعني أنّ الكتاب اللّساني التمهيدي موجود في صورتين اثنين، لسانيات صرفة، ولسانيات ممزوجة بقضايا التراث اللّغوي العربي القديم.

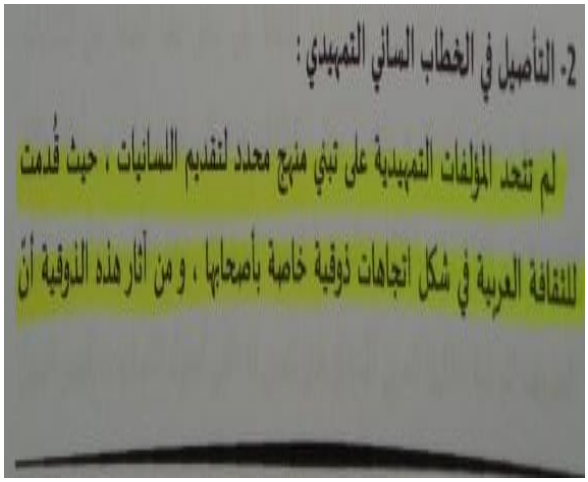

2. التأصيل في الخطاب اللساني التمهيدي :

لم تتحد المؤلفات التمهيدية على نبني منهج محدد لتقديم اللسانيات ، حيث قُدمت للثقافة العربية في شكل اتجاهات ذوقية خاصة بأصحابها ، و من آثار هذه الذوقية أن

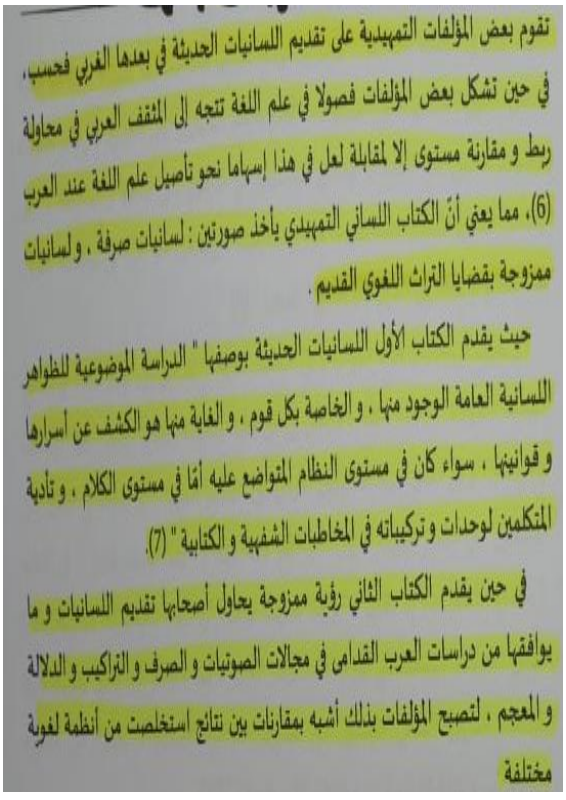

تقوم بعض المؤلفات التمهيدية على تقديم اللسانيات الحديثة في بعدها الغربي فحسب، في حين تشكل بعض المؤلفات فصولا في علم اللغة تتجه إلى المثقف العربي في محاولة ربط و مقارنة مستوى إلا لمقابلة لعل في هذا إسهاما نحو تأصيل علم اللغة عند العرب (6)، مما يعني أنّ الكتاب اللساني التمهيدي يأخذ صورتين : لسانيات صرفة ، و لسانيات ممزوجة بقضايا التراث اللغوي القديم .

حيث يقدم الكتاب الأول اللسانيات الحديثة بوصفها " الدراسة الموضوعية للظواهر اللسانية العامة الوجود منها ، و الخاصة بكل قوم ، و الغاية منها هو الكشف عن أسرارها و قوانينها ، سواء كان في مستوى النظام المتواضع عليه أما في مستوى الكلام ، و تأدية المتكلمين لوحدات و تركيباته في المخاطبات الشفهية و الكتابية " (7).

في حين يقدم الكتاب الثاني رؤية ممزوجة يحاول أصحابها تقديم اللسانيات و ما يوافقها من دراسات العرب القدامى في مجالات الصوتيات و الصرف و التراكيب و الدلالة و المعجم ، لتصبح المؤلفات بذلك أشبه بمقارنات بين نتائج استخلصت من أنظمة لغوية مختلفة

حيث يقدّم الكتاب الأوّل اللّسانيات الحديثة بوصفها " الدّراسة الموضوعية للظواهر اللّسانية العامة الوجود منها، والخاصّة بكل قوم، والغاية منها هو الكشف عن أسرارها وقوانينها سواء كان في مستوى النّظام المتواضع عليه أم في مستوى الكلام وتأدية المتكلّمين لوحداته وتركيباته في المخاطبات الشفهية والكتابية"[3].

في حين يقدّم الكتاب الثّاني رؤيا مزدوجة، يحاول أصحابها تقديم اللّسانيات وما يوافقها من دراسات العرب القدامى في مجالات الصّوتيات والصّرف والتراكيب والدّلالة والمعجم، لتصبح المؤلّفات بذلك أشبه بمقارنات بين نتائج استخلصت من أنظمة لغوية مختلفة.

اعتمدت الاستاذة (هـ خ) في عناوين عرضها على أسئلة فرعية – التي اعتمدها الجاني أسئلة لإشكاليته–حيث عنون عناصر مقاله انطلاقا من صياغة أسئلة (هـ خ)؛ أي اعتمدها عناوين لمداخلته.

حيث أخذ الفقرة كما هي حرفيا من بدايتها إلى نهايتها (مع بعض التغيرات الخفيفة في أول الفقرة)؛ وهي سرقة علمية كاملة.

الصورة س (ص 858–857) من مقال الجاني أبقى نفس السؤال وأجاب عليه في ص 858 (الصورة 9) من مقال المجني عليه، الذي مزج[1] بين فقرات مقال (هـ خ) ص 253 من العنوان: فهل يناسب هذا المنهج تقديم اللسانيات للقارئ العربي المبتدأ عنصر 4، ما مدى تأثير هذا المنهج في بناء تصورات المعرفية للقارئ.

[1] قيام المزج بين عدد من المقالات أو فقرات من مقال دون ذكر صاحبها.

الصورة (9): العنصر 3 من المقال الأصلي الصورة (س): السؤال المطروح في النص المسروق

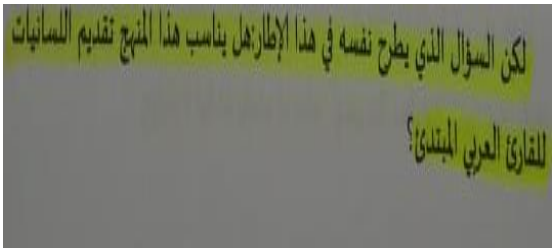
لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار:هل يناسب هذا المنهج تقديم اللسانيات للقارئ العربي المبتدئ؟

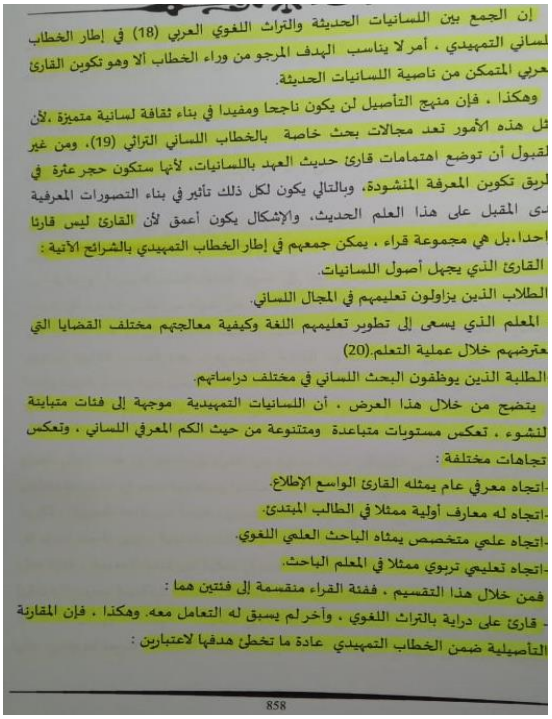
إن الجمع بين اللسانيات الحديثة والتراث اللغوي العربي (18) في إطار الخطاب
لساني التمهيدي ، أمر لا يناسب الهدف المرجو من وراء الخطاب الا وهو تكوين القارئ
عربي المتمكن من ناصية اللسانيات الحديثة.
وهكذا ، فإن منهج التأصيل لن يكون ناجحا ومفيدا في بناء ثقافة لسانية متميزة ،لأن
ل هذه الأمور تعد مجالات بحث خاصة بالخطاب اللساني التراثي (19)، ومن غير
لقبول أن توضع اهتمامات قارئ حديث العهد باللسانيات، لأنها ستكون حجر عثرة في
لريق تكوين المعرفة المنشودة، وبالتالي يكون لكل ذلك تأثير في بناء التصورات المعرفية
دى المقبل على هذا العلم الحديث، والإشكال يكون أعمق لأن القارئ ليس قارئا
احدا،بل هي مجموعة قراء ، يمكن جمعهم في إطار الخطاب التمهيدي بالشرائح الآتية :
القارئ الذي يجهل أصول اللسانيات.
الطلاب الذين يزاولون تعليمهم في المجال اللساني.
المعلم الذي يسعى إلى تطوير تعليمهم اللغة وكيفية معالجتهم مختلف القضايا التي
عترضهم خلال عملية التعلم.(20)
الطلبة الذين يوظفون البحث اللساني في مختلف دراساتهم.
يتضح من خلال هذا العرض ، أن اللسانيات التمهيدية موجهة إلى فئات متباينة
لنشوء ، تعكس مستويات متباعدة ومتنوعة من حيث الكم المعرفي اللساني ، وتعكس
تجاهات مختلفة :
اتجاه معرفي عام يمثله القارئ الواسع الاطلاع.
اتجاه له معارف أولية ممثلا في الطالب المبتدئ.
اتجاه علمي متخصص يمثاه الباحث العلمي اللغوي.
اتجاه تعليمي تربوي ممثلا في المعلم الباحث.
فمن خلال هذا التقسيم ، ففئة القراء منقسمة إلى فئتين هما :
قارئ على دراية بالتراث اللغوي ، وآخر لم يسبق له التعامل معه. وهكذا ، فإن المقاربة
التأصيلية ضمن الخطاب التمهيدي عادة ما تخطئ هدفها لاعتبارين :
858

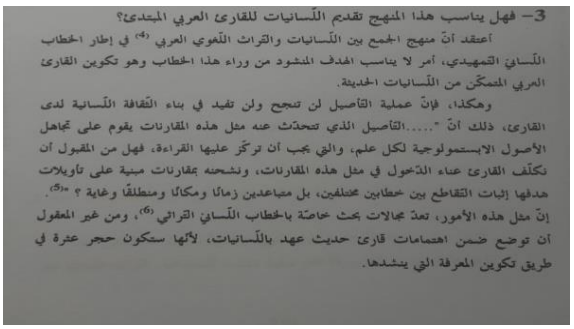
3- فهل يناسب هذا المنهج تقديم اللّسانيات للقارئ العربي المبتدئ؟
أعتقد أنّ منهج الجمع بين اللّسانيات والتراث اللّغوي العربي [4] في إطار الخطاب اللّساني التمهيدي، أمر لا يناسب الهدف المنشود من وراء هذا الخطاب وهو تكوين القارئ العربي المتمكّن من اللّسانيات الحديثة.
وهكذا، فإنّ عملية التأصيل لن تنجح ولن تفيد في بناء الثّقافة اللّسانية لدى القارئ، ذلك أنّ ".....التأصيل الذي تتحدّث عنه مثل هذه المقارنات يقوم على تجاهل الأصول الابستمولوجية لكل علم، والتي يجب أن تركّز عليها القراءة، فهل من المقبول أن نكلّف القارئ عناء الدّخول في مثل هذه المقارنات، ونشحنه بمقارنات مبنية على تأويلات هدفها إثبات التقاطع بين خطابين مختلفين، بل متباعدين زمانًا ومكانًا ومنطلقًا وغاية ؟ "[5].
إنّ مثل هذه الأمور، تعدّ مجالات بحث خاصّة بالخطاب اللّساني التراثي [6]، ومن غير المعقول أن توضع ضمن اهتمامات قارئ حديث عهد باللّسانيات، لأنّها ستكون حجر عثرة في طريق تكوين المعرفة التي ينشدها.

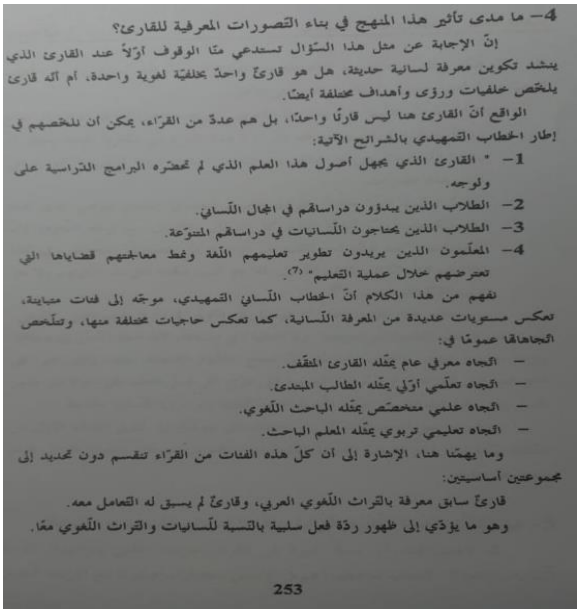
4- ما مدى تأثير هذا المنهج في بناء التصورات المعرفية للقارئ؟
إنّ الإجابة عن مثل هذا السّؤال تستدعي منّا الوقوف أوّلاً عند القارئ الذي ينشد تكوين معرفة لسانية حديثة، هل هو قارئ واحدٌ بخلفيّة لغوية واحدة، أم أنّه قارئ يلخّص خلفيات وروّى وأهداف مختلفة أيضًا.
الواقع أنّ القارئ هنا ليس قارئًا واحدًا، بل هم عددٌ من القرّاء، يمكن أن نلخصهم في إطار الخطاب التمهيدي بالشرائح الآتية:
1- " القارئ الذي يجهل أصول هذا العلم الذي لم تحضره البرامج الدّراسية على ولوجه.
2- الطلاب الذين يبدؤون دراساتهم في المجال اللّساني.
3- الطلاب الذين يحتاجون اللّسانيات في دراساتهم المتنوّعة.
4- المعلّمون الذين يريدون تطوير تعليمهم اللّغة وغط معالجتهم قضاياها التي تعترضهم خلال عملية التعليم" [7].
نفهم من هذا الكلام أنّ الخطاب اللّساني التمهيدي، موجّه إلى فئات متباينة، تعكس مستويات عديدة من المعرفة اللّسانية، كما تعكس حاجيات مختلفة منها، وتلخّص اتجاهاتها عمومًا في:
- اتجاه معرفي عام يمثّله القارئ المثقّف.
- اتجاه تعلّمي أوّلي يمثّله الطالب المبتدئ.
- اتجاه علمي متخصّص يمثّله الباحث اللّغوي.
- اتجاه تعليمي تربوي يمثّله المعلم الباحث.
وما يهمّنا هنا، الإشارة إلى أن كلّ هذه الفئات من القرّاء تنقسم دون تحديد إلى مجموعتين أساسيتين:
قارئ سابق معرفة بالتراث اللّغوي العربي، وقارئ لم يسبق له التعامل معه.
وهو ما يؤدّي إلى ظهور ردّة فعل سلبية بالنّسبة للّسانيات والتراث اللّغوي معًا.
253

وواصل الطالب (غ ب) سرقة ما تبقى من صفحات الأستاذة (هـ خ) كما هي، أخذ الفقرات كما هي بالأسلوب نفسه، حيث لم يضف شيئا يعبر عن شخصيته وأسلوبه العلمي.

وهنا مساس للمبادئ الأساسية للآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية[1]، استنادا لميثاق سنة 2004، ثم بموجب مرسوم تنفيذي[2] تم إنشاء المجلس الوطني للآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، ووضع ميثاق سنة 2010 خاص بالآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية الذي تم تعديله سنة

[1] تشوار جيلالي، **الانتحال في مجال البحث العلمي بين الوقاية والجزاء**، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، م 6، ع2، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2021، ص05.

[2] المرسوم التنفيذي، رقم 04-180، المؤرخ في 2004/06/23.

2021 القرار الوزاري المؤرخ 12 ماي 2010 المتضمن نشر ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية موقع جامعة تلمسان.

وكل هذا ينعكس سلبا على التطور العلمي وينجم عنه بواكير التخلف العلمي في مضمون أساسيات البحث العلمي المتمثلة في... وضعف الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي وضعف مهارات المستوى العلمي في كتابة الرسائل العلمية والبحوث[1].

[1] علي إبراهيم علي عبيدو، **جودة البحث العلمي الأخلاقيات والمنهجية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2014، ص03.

المبحث الثاني: تحليل استمارة الكترونية

تعريف الاستمارة الالكترونية: لاستبيانات الإلكترونية Online Questionnaire، هي أحد الطرق التي يمكن استخدامها لتوزيع الاستبيانات. تتميز الاستبيانات الإلكترونية والتي تكون غالبا منشورة على موقع ما بأنها طريقة سريعة جدا لعرض المعلومات للزائر أو المستهدف من الاستبيان والحصول على إجابات منه في مدة قصيرة.

وهو استفتاء يوجد على مواقع الإنترنت لسؤال ما، أو استبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة – المغلقة أو المفتوحة أو المغلقة المفتوحة–تكون على مواقع الشبكة العنكبوتية، فهي أحد الوسائل المستخدمة في معرفة تفكير ومعلومات الأشخاص حول موضوع معين، وغالباً تستخدم الاستبانة الإلكترونية لمعرفة آراء الناس حول منتج ما أو خدمة معينة تقدمها شركة ما، وتستهدف الاستبانة الإلكترونية أيضاً عينة محددة من الأشخاص.

المحور الاول: البيانات الشخصي

الجدول رقم (01): البينات الشخصية المتعلقة بأفراد العينة (جنس، تخصص، مستوى تعليمي)

البيانات	الاحتمالات	التكرار	النسبة
الجنس	أنثى	32	80
	ذكر	08	20
	المجموع	40	100
التخصص	أدب عربي	25	62.5
	حقوق	08	20
	إعلام واتصال	05	12.5
	أخرى تذكر	02	%05
	المجموع	40	%100
المهنة	طالب	28	%70
	أستاذ	10	%25
	موظف	2	%05
	المجموع	40	%100

من خلال الجدول رقم (1) واعتمادا على خصائص العينة نجد:

الجنس: يتضح أن نسبة الإناث كانت 80 %بمعدل 32 فرد، ونسبة الذكور 20 %بمقدار 8 ذكور فقط، ويمكن إرجاع هذا إلى تركيبة المجتمع الجزائري في حد ذاته، وظف عن ذلك عزوف الشباب عن الدراسة واختيار التوجه الى الحياة المهنية أو التحاقهم لخدمة الجيش الوطني قبل حصولهم على شهادات التعليم العالي.

التخصص: احتل تخصص الأدب العربي أكبر نسبة تفوق نصف العينة بنسبة 62.5 %بتكرار 25، وتليها نسبة 20% لتخصص الحقوق بمعدل 8 مفردات، ليحتل تخصص الاعلام والاتصال المرتبة

الموالية بنسبة 12.5% بخمس مفردات، لتكون النسبة الاصغر للخيارات الأخرى بنسبة 05 % بمعدل مفردة واحد لتخصص الفلسفة وعلوم التربية.

يمكن ارجاع هذه النسب إلى قربنا من المبحوثين في تخصص الأدب العربي وتفاعلهم مع الاستمارة الإلكترونية التي عمدنا بدورنا إلى ارسالها إلى عينة مختارة تواصلنا معها بشكل خاص، وحسب ما أكّد جزء منهم أنهم متخصصون في اللسانيات الجنائية ويهتمون بالبحث فيها، (من دول مختلفة الجزائر، فلسطين، المغرب)، أضف إلى ذلك ارتباط عنوان مذكرتنا بجانب قانوني جعل مختلف فئات هذا التخصص من طلبة وأساتذة ومهنيين إلى إثارة فضولهم والإجابة على هذا الاستبيان.

المهنة: تشير المعطيات الكمية أن أغلبية أفراد العينة والمقدرة ب 28 هم طلبة بنسبة 70%، بينما أجاب 25% أساتذة بنسبة الربع (10) من العدد الاجمالي من أفراد العينة والتي قدرت 40، ليحتل خيار الموظف المرتبة الثالثة في الخيارات بنسبة 5%، ويمكن ارجاع سبب هذا التباين إلى كون عدد طلبة يتجاوز نصف العدد الاجمالي من أفراد العينة، وقربنا أكثر من الطلبة وقدرتنا على التواصل معهم من أجل أن يتفاعلوا مع الاستمارة الخاصة بموضوعنا، ناهيك عن كون أغلبية الأساتذة في هذه الفترة لا يجدون الوقت الكافي من أجل الاطلاع عليها.

المحور الثاني: اللسانيات الجنائية:

الجدول رقم (02): وجود فكرة لدى العينة حول اللسانيات الجنائية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	34	%85
لا	6	%15
المجموع	40	%100

أكد أفراد العينة بوجود فكرة لديهم حول اللسانيات الجناية بنسبة تفوق النصف 85% بتكرار 34 عينة، في حين أبدى 6 من الأفراد عدم وجود فكرة حوله فكانت نسبة الذين أجابوا لا 15 %، يمكن تفسير ذلك بأن هذا العلم دُرِس في الجامعة؛ وهذا ما سيتم الإشارة إليه في الجدول رقم (04) الخاص بسؤال (أين قرأت عنها؟) وهذا ما أكده الجدول الخاص بالمهنة حيث كان عدد الطلبة يفوق نصف العينة، أضف إلى ذلك حداثة المصطلح وتداوله على نطاق واسع تقريبا في الآونة الأخيرة، حيث تختلف زاوية الرؤية من حيث التخصص.

الجدول رقم(03): تعريف الذين أجابوا بنعم حول اللسانيات الجنائية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
فرع من فروع اللسانيات التطبيقية	13	%38.2
دراسة اللغة ضمن مجال القانون	11	%32.3
كشف الجرائم والجنايات عن طريق التحليل اللغوي	07	%20.5
أخرى	03	%8.8
المجموع	34	%100

المجموع 34 يمثل عدد المبحوثين الذين كانت أجوبتهم بـ" نعم"، وهو ما يوضحه الجدول السابق.

من خلال الجدول رقم3 الذي يمثل إجابات المبحوثين بخصوص إجاباتهم حول اللسانيات الجنائية، حاولنا جمع الإجابات المتشابهة معا، فكانت على الشكل التالي: أكد أغلبية المبحوثين على أنها فرع من فروع اللسانيات التطبيقية بمقدار 13 فرد بنسبة قدرت ب 38.2%، يليها احتمال بمعدل 11

فرد على أنها دراسة اللغة ضمن مجال القانون بنسبة 32.3%، في حين أن 7 منهم أفادوا أنها كشفٌ للجرائم والجنايات عن طريق التحليل اللغوي، بنسبة 20.5%،

لتحتل الإجابات الأخرى نسبة 8.8 %بمعدل ثلاث مبحوثين، حيث أن أفراد العينة التي كانت اجابتهم متنوعة إلا أنها تصب في مفهوم واحد وصحيحة نوعا، وهذا يدل على اطلاعهم حول ماهية اللسانيات الجنائية.

الجدول رقم(04): مصدر معرفة المبحوثين للسانيات الجنائية:

الاحتمالات	التكرار	النسبة
درسته في الجامعة	19	%47.5
ثقافة عامة	14	%35
أخرى	1	%2.5
المجموع	34	%100

المجموع 34 يمثل عدد المبحوثين الذين أجابوا بنعم وهو ما وضحه الجدول رقم02من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مصدر معرفة المبحوثين للسانيات الجنائية هو انهم قد درسوه في الجامعة، وبلغت عدد اجاباتهم حول هذا السؤال 19 اجابة، بنسبة47.5%، في حين أكد 14 منهم ان لديهم ثقافة عامة حول هذا الموضوع بنسبة 35 %، ليذكر آخر أنه قد أجرى مذكرته الخاصة بالدكتوراه حول نفس الموضوع.

ويمكن تفسير تفوق الخيار الأول "درسته في الجامعة" (لأن أكثر من نص العينة هم طلبة وهذا موضح في الجدول رقم 01 في متغير التخصص)، في حين نفسر الخيار الثاني بحب المبحوثين في تقصي البحث حول الموضوع بشكل فضولي، والجواب الثالث يفسر بأن هذا الموضوع يطرح في رسائل الدكتوراه حتى

لو كان بنسبة أقل وذلك لحداثة البحث فيه، دلالة أن مواضيع الدكتوراه فيها تجديد ومواكبة التطور العلمي.

الجدول رقم(05): امكانية وجود تسميات أخرى للسانيات الجنائية حسب افراد العينة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	39	%97.5
لا	1	%2.5
المجموع	40	%100

أجاب بنعم 39 من أفراد العينة بنسبة 97.5، وبنسبة 2.5 بمعدل 1 مبحوث أجاب ب لا حول امكانية وجود تسميات أخرى، هذا يدل أن أفراد العينة لديهم اطلاع على مختلفة المصطلحات التي لها نفس دلالة اللسانيات الجنائية.

الجدول رقم (06): المصطلح الأكثر تداولا

الاحتمالات	التكرار	النسبة
اللسانيات الجنائية	25	%62.5
اللسانيات القضائية	9	%22.5
اللسانيات القانونية	5	%12.5
اخرى تذكر	1	%2.5
المجموع	40	%100

حسب رأي المبحوثين أن مصطلح اللسانيات الجنائية هو الأكثر تداولا مقارنة بالمصطلحات الأخرى بمعدل 25 إجابة ما يمثل 62.5%، ومصطلح اللسانيات القانونية تكرر 9 مرات بنسبة 22.5%، واللسانيات القانونية تكرر 5 مرات بنسبة 20.5 %، وذكر آخر مصطلح اللسانيات الشرعية

ويمكن تفسير ذلك ربما أن مصطلح اللسانيات الجنائية أثار انتباههم من خلال عنوان البحث في الاستمارة.

في حين أن –وحسب–اطلاعنا على مختلف المصادر التي تتعلق بهذا الطرح وجدنا ان مصطلح اللسانيات القضائية هو الأكثر تداولا، لأن مصطلح القضاء أعم وأشمل من المصطلحات الأخرى كونه يتضمن الجناية والقانون.

الجدول رقم (07): واقع اللسانيات الجنائية في وطننا العربي وفي الجزائر تحديدا

الاحتمالات	التكرار	النسبة
جيد	09	%22.5
سيئ	25	%62.5
أخرى	06	%15
المجموع	40	%100

من خلال الجدول وبعد محاولاتنا لضبط إجابات المبحوثين من أجل معرفة واقع اللسانيات الجنائية فقط عمدنا على ذلك من خلال تصنيف الخيارات الى جيدة او سيئة، فقد فاق احتمال سيئ النصف بتكرار 25 %اجابة تباينت في صياغتها ليعبر المبحوثين عن عدم رضاهم عن واقع اللسانيات الجنائية فذكر البعض (أنّها غير معروفة أصلا بسبب نقص الدراسات عنها، فهذا جعل صداها غير رائج أضف لذلك أن البعض أشار أن تطبيقها غير مفعل بالشكل الصحيح...) في حين أن قلة من المبحوثين أشاروا الى انها تحظى بجزء من الاهتمام من خلال الدراسات حولها – فيما أشار مبحوثين على أن دراساتهم العليا عن اللسانيات الجنائية– مؤكدين بذلك على استحداث هذا العلم في التعليم الاكاديمي، في حين ألغت 6 اجابات للمبحوثين اجابوا أنهم ليس لديهم فكرة عن هذا.

الجدول رقم(08): الترجمة الأجنبية التي يجدها أفراد العينة مناسبة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
Forensic linguistics	20	%50
Linguistique juridique	15	%37.5
أخرى	5	%12.5
المجموع	40	%100

يمثل الجدول أعلاه الترجمة الأجنبية لمصطلح اللسانيات الجنائية فنجد أن نصف أفراد العينة اقترحوا الترجمة الى اللغة الإنجليزيةForensic linguistics في حين فضل 15 منهم الترجمة إلى اللغة الفرنسية Linguistique juridique، وأضاف خمس آخرون اجابات غير صحيحة منها (ترجمة حرفية لهذا المصطلح (crimminelle وهذه الإجابات تعتبر ملغات.

وهذا يفسر تداول المبحوثين المصطلح باللغات الأجنبية (فرنسية وانجليزية) بصفة أكبر، كونهما الأوسع انتشارا والأكثر استخداما إلى جانب العربية ويدل هذا على أن العينة المختارة تطالع الجديد باللغة الأجنبية، كون العربية لغة مستهلكة لا منتجة.

الجدول رقم(09): المجالات التي يمكن الاستعانة بهذا العلم

الاحتمالات	التكرار	النسبة
المجالات القضائية والجنائية بصفة عامة	34	%85
علم الأصوات	03	%7.5
أخرى	03	%7.5
المجموع	40	%100

من خلال احصاء اجابات العينة تبين أن نسبة 85 كانت إجابتهم محصورة بين المجالات القضائية والجنائية بصفة عامة، وأجاب 3 من المبحوثين أن مجالها علم الأصوات بنسبة 7.5، وبمعدل 3 من أفراد العينة كانت اجاباتهم ملغاة كونها خاطئة؛ (ويمكن تفسير ذلك بأن المجال الأول يتضمن القوانين والأحكام ومختلف القضايا التي ينظر إليها من زوايا مختلفة-وأيضا-يعتبر الجانب الصوتي في المجال القضائي مهم جدا وهذا راجع إلى نبرة الصوت واللهجات والفئات العرفية –الاثنولوجيا- التي تختص بها اللّكنة)، وأيضا خصوصيات المجتمع التي تظهر من خلال اللغة (التي تظهر في التفخيم والامالة...؛ وتظهر في نطق بعض الكلمات وفي تسميات أشياء معينة...)؛ وهذه الخصائص الصوتية على اختلافها وتنوعها تحلل صوتيا من خلال الاستعانة باللسانيات الجنائية.

الجدول رقم (10): وظيفة اللسانيات الجنائية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
كشف الجرائم اللغوية	17	%42.5

تحقيق العدالة	13	%32.5
ربط اللغة بالقانون	6	%15
أخرى	4	%10
المجموع	40	%100

من خلال اجابة المبحوثين حول هذا السؤال جمعنا الاحتمالات المتشابهة متمثلة في كشف الجرائم بتكرار 17 نسبة 42.5%، وتحقيق العدالة بتكرار 17 بنسبة 32.5%، وربط اللغة بالقانون بتكرار 6 اجابات يمثل نسبة 15 %، وشملت اجابات العينة المتبقية جواب لا أعلم بتكرار أربعة أجوبة بمعدل عشرة %، وهذا يشير إلى عدم خروج وظيفة اللسانيات الجنائية من المجال اللغوي والقانوني.

الجدول رقم (11): الأهداف التي يمكن تحقيقها من وراء هذا التخصص

الاحتمالات	التكرار	النسبة
توظيف نتائج منجزات البحث اللساني لخدمة المحكمة ورجال القانون وتحقيق العدالة	16	%40
الوصول الى حقائق	04	%10
الجرائم التي تكون اللغة جزءا من أدلتها	04	%10
تطوير اللسانيات الجنائية وجعل اللغة جزءا من الأدلة الجنائية	05	%12.5
أخرى	11	%27.5
المجموع	40	%100

تمثلت اجابات المبحوثين في توظيف نتائج منجزات البحث اللساني لخدمة المحكمة ورجال القانون وتحقيق العدالة حيث احتلت هذه الاجابة الصدارة بتكرارها 16 مرة بنسبة 40 %، واجابتي الوصول إلى الحقائق وكشف الجرائم التي تكون اللغة جزءا من أدلتها بتكرار 04 مرات بنسبة 10 %، وتطوير اللسانيات الجنائية وجعل اللغة جزءا من الأدلة (الدليل الأمثل) الجنائية بتكرار 5 اجابات بنسبة 12.5%، بينما كانت اجابات أخرى للمبحوثين وهي ملغاة كونها اجابات غير صحيحة بنسبة 27.5 % بتكرار 11 اجابة ونستنتج أن هذه العينة ليس لها دراية بالأهداف المرجوة لهذا العلم، بينما الاجابات الأخرى تفسر فهم المبحوثين جيدا للسانيات الجنائية وأهدافها؛ (وتبقى الأهداف مجرد استشرافات مستقبلية لهذا العلم ولاسيما في الوطن العربي).

المحور الثالث: السرقة العلمية

الجدول رقم (12): رأي المبحوثين حول السرقات العلمية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
انتاج فكري أو علمي دون نسبته الى صاحبه	31	%77.5
الانتحال	2	%5
جناية يعاقب عليها القانون	3	%7.5
أخرى	4	%10
المجموع	40	%100

الفئة الكبيرة أقروا بأنها أخذ انتاج فكري أو علمي دون نسبته إلى صحبة بنسبة 77.5 % أي 31 تكرار، وإثنين منهم حملوها معنى الانتحال، وثلاثة آخرون أجمعوا على أنها جناية يعاقب عليها القانون، وأربعة اجابات ملغات لم يتمكنوا من وضع تعريف حول السرقات العلمية، ومن خلال التعريفات الواردة أجمع المبحوثون على أن السرقات العلميات أمر لا أخلاقي.

الجدول رقم (13): وجود فكرة لدى العينة بأن السرقة العلمية جناية يعاقب عليها القانون

الخيارات	التكرار	النسبة
نعم	39	%97.5
لا	1	%2.5
المجموع	40	%100

أغلبية العينة بنسبة 97.5 %، بتكرار 39، أجابوا نعم بأن وجود فكرة لديهم بأن السرقة العلمية جناية يعاقب عليها القانون، في حين أجاب 1 منهم ب لا، وهذا دلالة على أن المبحوثين واعون جيدا بجناية السرقة، واستيعابهم لخطورة الظاهرة وهذا يساعد في الحد منها.

الجدول رقم (14): اسهام اللسانيات الجنائية في كشف السرقات العلمية

الخيارات	التكرار	النسبة
نعم	40	100

كانت إجابات العينة بنسبة 100 % نعم، وهذا يعني أنهم على دراية بمضامينها ودورها الفعّال وقدرة اللساني الجنائي على التحليل اللغوي والتمحيص لكشف السرقات العلمية.

الجدول رقم (15): يبين تجلي السرقة العلمية في الوسط الجامعي

الخيارات	التكرار	النسبة
بحوث علمية أكاديمية	26	%65
سرقة الأفكار	2	%5
نسبته لغير صاحبه/ اقتباس دون ذكر الاسم	8	%20
أخرى	3	%7.5
المجموع	40	%100

من خلال الاحصاءات الواردة في الجدول رتبنا الاحتمالات كما وضحناها، حيث تمثلت في البحوث العلمية الأكاديمية (بحوث، مقالات، مذكرات ماستر، ليسانس، وأطروحات)، وبنسبة 5 % أجابوا أنها سرقة أفكار، و8 من المبحوثين عبروا عنها بأنها اقتباس دون ذكر الاسم، بينما 3 آخرون لم يحددوا وضعية تجلياتها في الوسط الجامعي، ونفسر اجاباتهم بأن السرقة تتمثل في كل انتهاك عملي في أي انتاج علمي أو أكاديمي كان.

الجدول رقم (16): يوضح كيفية تجلي السرقات العلمية:

الاحتمالات	التكرار	النسبة
الاقتباس الكلي أو الجزئي	31	%77.5
اعادة الصياغة	2	%5
الترجمة	1	%2.5
أخرى	6	%15
المجموع	40	%100

أجمعت نسبة 77.5% بأن السرقة العلمية تتجلى في الاقتباس الكلي أو الجزئي، ونفسر هذا كونهم على دراية بأن الاقتباس أيًا كان نوعه (كلي أو جزئي أو ترجمة...) دون الاحالة على المرجع الأصلي يعتبر سرقة علمية منتشرة في الوسط العلمي بكثرة وهي ظاهرة خطيرة.

الجدول رقم (17): آثار السرقات العلمية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
القضاء على البحث والابداع لدى الطالب	28	%70
عدم تكافؤ الخبرات	04	%10
قتل روح المنافسة	02	%05
أخرى	06	%15
لمجموع	40	%100

أغلبية الاجابات كانت القضاء على البحث والابداع لدى الطالب بنسبة 70 %، ونسبة 10 % أجابوا بأن من آثار السرقات العلمية عدم تكافؤ الخبرات، وخمسة % أقروا أنها تقتل روح المنافسة، بينما أجاب آخرون إجابات مختلفة بنسبة 15 % تمحورت في تدني النتائج البحثية، نستنتج أن آثار السرقات العلمية كلها سلبية حسب رأي المبحوثين وهي تمس النزاهة العلمية.

الجدول رقم (18): أسباب السرقة العلمية في الوسط الأكاديمي

الاحتمالات	التكرار	النسبة
الكسل	35	%87.5
قلة المراجع	01	%2.5
ضيق الوقت	00	%00
أخرى	4	%10
المجموع	40	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية العينة أجمعوا على أن السبب الرئيسي لتفشي هذه الظاهرة راجع بالدرجة الأولى إلى الكسل بنسبة 87.5 %، وهذا يدل على سهولة الوصول إلى المعلومات في ظل التطور التكنولوجي مما جعل الباحثين اتكاليين على المصادر الجاهزة.

الجدول رقم (19): العقوبات المترتبة عن السرقة العلمية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
رفض العمل المنجز مع اعادته	24	60
رفض العمل المنجز مع اقصاء الباحث	10	25
غرامة مالية	1	2.5
السجن	1	2.5
توبيخ وانذار	4	10
المجموع	40	100

احتل خيار رفض العمل المنجز مع إعادته المرتبة الأولى بنسبة 60% كعقوبة للسرقة العلمية، وخيار رفض العمل المنجز مع إقصاء كان بنسبة 25 %، بينما خياري غرامة مالية وسجن كانا بنسبة 2.5 %، تباينت إجابات المبحوثين في تحديد عقوبة لهذه الظاهرة بعقوبات متفاوتة الشدة؛ وأجمعوا أنَّها جناية تستحق العقاب.

الجدول رقم (20): رأي المبحوثين حول تفعيل برمجيات كشف السرقة العلمية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
مع	39	97.5
ضد	01	2.5
المجموع	40	100

يمثل هذه الجدول رأي المبحوثين حول تفعيل برمجيات كشف السرقة العلمية؛ حيث أنَّ 97.5 % أيَّدوا هذا التفعيل وفرد واحد فقط كان ضد، نفسر ذلك بأنَّ أفراد العينة يريدون الكشف والحد من هذه الظاهرة الخطيرة التي باتت تهدد مسار البحث الأكاديمي.

الجدول رقم (21): مدى تطبيق البرمجيات في جامعتك

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	25	62.5
لا	15	37.5
المجموع	40	100

استنادا إلى ما سبق نستخلص أن تفعيل هذه البرمجيات موجود على نطاق واسع في الجامعات وهذا يساهم في القضاء على انتشار الظاهرة، وهذا يمنع الباحثون من السرقات العلمية لأنّ هذه البرمجيات تجعلهم حريصين على توثيق معلوماتهم بشكل سليم يتماشى مع أخلاقيات البحث العلمي، مما يؤدي إلى تكوين وإخراج طلبة ذوي كفاءة علمية عالية يتحلون بروح المسؤولية.

عرض نتائج الدراسة:

- كثر الحديث عن اللسانيات الجنائية في الآونة الأخيرة كونّها تعد فرعا من الفروع المهمّة للسانيات التطبيقية.

- اللسانيات القضائية تدرس المدونات القانونية كالدساتير والقوانين والأنظمة، والوثائق القانونية كالاتفاقيات والعقود.

- اللسانيات الجنائية تُختص في التحقيق اللغوي في قضية جنائية أو ما شابه بمعنى البحث عن مجهول عن طريق التحليل اللغوي للنصوص المكتوبة أو الصوتية المرافقة للقضية، للوصول إلى السمات اللغوية التي من الممكن أن تكون دليلا جنائيا يسهم في الكشف عن المؤلف الحقيقي.

- تشكل السرقة العلمية جريمة وانتهاكا لحقوق المؤلفين في العالم بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص.

خـاتمة

أصبحت اللسانيات الجنائية ضرورة لابد منها في المجال القانوني؛ كونها تسهم بشكل متزايد في حل المشكلات الاجتماعية والقضايا الجنائية، لذلك وجب فهم هذا التخصص والتعمق في دراسته وتكوين اطارات في مجال البحث اللساني الجنائي.

غدت اللسانيات علما رائدا يبعث على الإعجاب ويثير التساؤل ويفتح آفاقًا لفهم اللغة الانسانية ووظيفتها وآليات عملها والقوانين الضابطة لبنائها، يمهد الطريق إلى سبل جديدة تبشر بفتوحات منتظرة في مجال الدراسات العلمية اللغوية وغير اللغوية.

لا بد من بدل جهد في تقديم اللسانيات الجنائية إلى القارئ العربي بشكل واضح يمكنه من فهم واستيعاب ما يكتنفه من غموض ولبس مصطلحاته ومفاهيمه وتشويش في عملية تلقيه من طرف القارئ العربي.

لقد شقت اللسانيات الجنائية طريقها متجنبة كثيرا من معوقات البحث مؤكدة أهميتها وقدرتها على العطاء وفاعليتها في النشاط، وتجددها المستمر وسعيها إلى استكمال وسائلها العلمية وتكرس نموذجها المعرفي وبناء صرحها التاريخي.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا لموضوع اللسانيات الجنائية ودورها في قضايا السرقات العلمية إلى عدة نتائج:

- اللسانيات الجنائية علم حديث يجمع بين علم اللغة والقانون بمساعدة علماء ومتخصصين في هذا المجال.

- قدرة اللغة على تحقيق متطلبات البحث الجنائي لكثرة مفرداتها وكونها لغة اشتقاقية بامتياز، مما يساعد على استثمارها في حل القضايا الجنائية.

- الحاجة الماسة إلى تكوين خبراء لسانيين متخصصين في البحث عن الأدلة اللغوية التي تسهم في الوصول إلى أداة تساعد على حل القضايا التي تكون اللغة جزءا من أدلتها، في سبيل كشف شفرات الجرائم اللغوية الجنائية التي تكون اللغة موضوعا لها.

- تفوق المؤلفات الغربية في تسليط الضوء على موضوع اللسانيات الجنائية على نطاق واسع وسعيهم لإبراز أهميته العلمية ودوره الفعال في الواقع الفعلي وابراز مدى فاعليته في الحد من فوضى

الجنايات: مثل السرقات العلمية، الانتحال، رسائل التهديد والانتحار والخطف، ودوره الفعال في تحليل التصريحات وافادات الشهود والمجرمين.

- عجز الدراسات العربية عن تقديم ماهو جديد في اللسانيات الجنائية واجحاف الباحثين في التعمق واكتفائهم بترجمة المؤلفات الأجنبية فقط.

- ضرورة تطبيق المنجزات النظرية اللسانية على كل ما يمكن أن يخدمها ويُفِيدُ منها ومن آلياتها الإجرائية ووسائلها التحليلية.

- تتبدى اللسانيات الجنائية في العالم الغربي على شكل دراسات نظرية غير كافية وافتقارها إلى التطبيق.

- عجز البرمجيات عن كشف السرقات العلمية المتعلقة بالأفكار المعاد صياغتها والمتصرف فيها.

ومن جملة الاقتراحات والتوصيات المرجوة:

- ضرورة فتح تخصص اللسانيات الجنائية في الجامعات.

- تكاثف جهود رجال القانون واللغويين في إطار رسمي، أو تشكيل خلية تهتم بفك شفرات النصوص وتحليليها للتعرف على الأصوات والبصمات اللغوية للتوصل لمساعدة العدالة على الوصول إلى الحقيقة.

- ضرورة اعتماد المحكمة على مختص لغوي ترجع إليه عند الحاجة.

- توعية الطلبة والباحثين في جميع الأطوار بخطورة السرقات العلمية وسبل اجتنابها، وكذا الآثار المترتبة عنها من خلال تكثيف الأيام الدراسية والملتقيات العلمية التي تعالج هذا الموضوع.

- توقيع الردع القانوني والعقاب، وعدم التسامح مع مرتكبي السرقات العلمية.

المصادر والمراجع

المصحف الشريف برواية ورش عن الإمام نافع، الخطاط عثمان طه، دار الغدير الجديد، الطبعة الأولى، القاهرة، 2019.

1- المصادر والمراجع العامة:

أ- الكـــتب:

- أحمد الشايب، الأسلوب: دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، مكتبة النهضة، القاهرة، الطبعة 07.
- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 01، السنة 1999.
- الاقتباس العلمي: الأنواع الضوابط الشروط، وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الملك سعود، السعودية.
- أندري مارتنيه، وهنري قالتير، حوار اللغات: مدخل إلى تبسيط المفاهيم، اللسانيات الوظيفية، ترجمة نادر سراج، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان، الطبعة 01، السنة 2007.
- جمال أحمد زيد الكيلاني، السرقة العلمية والمسؤولية الجنائية المترتبة عليها، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016.
- جون أولسن، علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، ترجمة: محمد بن ناصر القحطاني، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السنة 1429.
- جون جيبونز، التحليل الجنائي اللغوي، موقع المدرسة الصيفية الدولية، السنة 2004.
- حافظ اسماعيل علوي، وليد العناتي، أسئلة اللغة في اللسانيات حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، الطبع 01، السنة 2009.
- حميد قبايلي، قضية الانتحال في النقد العربي القديم بين التأصيل والتجديد، مجلة اشكالات، تاريخ النشر: 2018/11/17، العدد 02، السنة 2018.
- أحمد رفعت، أخلاقيات البحث العلمي، المملكة العربية السعودية، جامعة طيبة، السنة 2014.
- الشريف بوشحدان، واقع الخطاب العلمي في التعليم الجامعي: الخطاب اللساني نموذجا، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد 06، السنة 2002.
- صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية: تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها، دار وجوه للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة 01، السنة 2020.
- صالح ناصر الشويرخ، قضايا معاصر في اللسانيات التطبيقية، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة 01، السنة 2018.
- عبد الراجحي، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، السنة 1995.
- عصام تليمة، السرقة العلمية ظاهرة العصر، الوعي الإسلامي، ص22، السنة 2009.
- علي إبراهيم علي عبيدو، جودة البحث العلمي الأخلاقيات والمنهجية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2014
- مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار دلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة 01، السنة 1988.
- مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير لتداولي عند القانونيين، دار عدنان، ط1، 2015.
- مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، دار الكتاب الجديدة المتحدة، الطبعة 01، السنة 2010.

- نور الهدى، عاصم بن عامر، البصمة الكلامية بين التطبيقات القضائية الغربية والعربية، دراسات العلوم الانسانية الاجتماعية، المجلد 47، العدد 04، 2020.

ب- الـــــمعاجم:

- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، دار الفضيلة، تح: محمّد صدِّيق المنشاوي، السنة 1321.
- الفخر الرازي، معجم مفاتيح الغيب، دار الفكر، ط1، م44، مصر، السنة 1981.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة 04، السنة 2008.
- مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مراجعة محمد الخطيب، الجزء 40، الكويت، السنة 2001.
- ابن منظور الأنصاري (1312)، لسان العرب، دار احياء التراث العربي، طبعة جديدة، الجزء 03، بيروت، لبنان، السنة 711هـ

ج-المـــــجلات والمقالات:

- أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، العدد 8، المجلد 2، جامعة العربي التبسي، السنة 2017
- اسماعيل ع، الانتحال في البحوث التربوية أسبابه وطرائق مكافحته، المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية، جامعة الفيوم.
- تحليل الخطاب الجنائي، حلقة البحث المفتوح للسانيات الجنائية، تاريخ النشر 30 يناير 2022، الرابط الالكتروني: https://florc.uk/
- تشوار جيلالي، الانتحال في مجال البحث العلمي بين الوقاية والجزاء، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، تاريخ النشر 2018/02/03، تلمسان، المجلد 6، العدد 2، السنة 2021.
- تشوار جيلالي، الانتحال في مجال البحث العلمي بين الوقاية والجزاء، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، م 6، ع2، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2021.
- سعاد داودي، عنوان المقال: ما هو علم اللغة الجنائي، تاريخ النشر: 2014/04/28، تاريخ الاطلاع: 2022/04/09، الرابط: **https://startimes.com**
- عبد الرحمان الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، العدد 04، السنة 1974.
- عبد السلام بني حمد، ظاهرة السرقة العلمية مفهومها وأسبابها وطرق معالجتها، مجلة آفاق للعلوم، العدد 09، سبتمبر.
- عبد المجيد عمر، علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 45، محرم 1429.
- عز الدين صحراوي، اللغة بين اللسانيات واللسانيات الاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05، ديسمبر 2005.
- محمد توفيق، بصمة الصوت الدليل المادي المنتظر، جريدة النجم، السنة 2022.
- محمد سيف الاسلام، ملتقى اللسانيات وتطبيقاتها، مداخلة محمد الحناش، نشرت في صوت الأحرار، جامعة عنابة، 2013/10/26.
- محمد فارح، البصمة اللسانية وأثرها في البحث الجنائي، مجلة اللسانيات التطبيقية، جامعة الطارف، مجلد 05، العدد 02، السنة 2021.

- مرتضى جبار كاظم، اللسانيات القانونية من منظور ابستمولوجي، سيمنار بحضور الأستاذ (رحيم طور، محمد همام، عبد الكريم الحديكي)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، آيت ملول، المغرب، الإثنين 29 يونيو 2020.
- المرسوم التنفيذي، رقم 04-180، المؤرخ في 2004/06/23.
- منصور بن محمد الغامدي، البيانات الحيوية: البصمة الصوتية، صحيفة الوطن، الرياض، السنة 2005.
- هدى صالح رشيد، اللسانيات الجنائية: دور اللغة في تحقيق العدالة، تاريخ البث: 2021/08/23.
- هيثم بكري، اللسانيات الجنائية، السنة 2020، الرابط: https://rattibha.com

د-الرسائل الجامعية:

- هيفاء مشعل الحربي، برمجيات كشف السرقة العلمية: دراسة وصفية تحليلية، رسالة دكتوراه، جامعة طيبة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، المدينة المنورة، 2015/2014.

هـ-المـــــــواقع الإلكترونية:

- أحمد ناصر شكيب الخطيب، الانتحال plagiarism، آخر تحديث 2018/04/25، الرابط الالكتروني: https://ila.io/p9a76
- أحمداي محمد، البصمة اللسانية، شبكة الألوكة، الرابط الالكتروني: https://www.alukah.net/culture/
- أنطونيوس نادر، اللسانيات الجنائية تحقيق العدالة عن طريق اللغة، السنة 2022، الرابط: https://rattibha.com
- الزغبي، السرقات الفكرية وأثارها على المجتمع الثقافي، الرابط: http://www.matarmatar.net
- ظاهرة السرقة العلمية المبعثين الأجانب: بواعثها وعواقبها وتجنبها، شبكة زدني للتعليم، 14 فبراير 2017
- لسانيات جنائية، آخر تعديل 08 يناير 2022، (14:38)، تاريخ الاطلاع: 2022/04/16، (01:17)، موقع وكيبيديا، الرابط: https://ar.wikipedia.org
- مالك محمود الغشامي، علم اللغة الجنائي، موقع الدستور، تاريخ الاضافة: 2021/06/19.
- مقدمة في الانتحال (السرقة الأدبية)، تاريخ النشر 13 ديسمبر 2013، الرابط الالكتروني: https://memo0022.wordpress.com
- موقع الكتروني، الرابط: **https://lama.hypotheses.org**
- موقع الكتروني، الرابط: https://mana.net/linguistics/
- موقع الكتروني، الرابط: https://rattibha.com/thread/1250509214172229632?lang=ar
- موقع الكتروني، الرابط: https://stringfixer.com

و-المراجع الأجنبية:

- John olsson, more wordcrime: sobing crime with linguistics, bloomsbury, 2018
- Hall christopher et al 2017.
- Brennan R.L 2001 generalizability theory springer-verlag publishing https://doi.org/10.1007/978-1-4757-3456-0

فهـرس

الرقم	العنوان	الصفحة
01	واجهة النص الأصلي	40
أ	واجهة النص المسروق	40
02	تاريخ نشر المقال الأصلي	40
ب	تاريخ نشر المقال المسروق	40
03	العنوان الأصلي	41
ج	العنوان المسروق	41
04	مقدمة النص الأصلي	42
د	ملخص النص المسروق	42
05	عناوين العرض في النص الأصلي	42
هـ	اشكالية النص المسروق	42
06	العنصر الأول في المقال الأصلي	43
و	العنصر الأول في المقال المسروق	43
07	إحالات النص الأصلي	44
ن	إحالات النص المسروق	44
08	العنصر الثاني من النص الأصلي	45
ك	العنصر الثاني من النص المسروق	45
09	العنصر الثالث من المقال الأصلي	47
س	السؤال المطروح في النص المسروق	47

الرقم	العنوان	الصفحة
01	البيانات الشخصية المتعلقة بأفراد العينة	48
02	وجود فكرة لدى العينة حول اللسانيات الجنائية	49
03	تعريف الذين أجابوا بنعم حول اللسانيات الجنائية	50
04	مصدر معرفة المبحوثين للسانيات الجنائية	50
05	امكانية وجود تسميات أخرى للسانيات الجنائية حسب العينة	51
06	المصطلح الأكثر تداولا	51
07	واقع اللسانيات الجنائية في الوطن العربي وفي الجزائر تحديدا	52
08	الترجمة الأجنبية التي يجدها أفراد العينة مناسبة	53
09	المجالات التي يمكن أن تستعين بهذا العلم	53
10	وظيفة اللسانيات الجنائية	54
11	الأهداف التي يمكن تحقيقها من وراء هذا التخصص	54
12	لرأي المبحوثين حول السرقات العلمية	55
13	وجود فكرة لدى العينة بأن السرقة ع جناية يعاقب عليها القانون	55
14	اسهام اللسانيات الجنائية في كشف السرقات العلمية	56
15	تجلي السرقة العلمية في الوسط الجامعي	56
16	كيفية تجلي السرقات العلمية	57
17	آثار السرقات العلمية	57
18	أسباب السرقة العلمية في الوسط الأكاديمي	57
19	العقوبات المترتبة عن السرقة العلمية	58
20	رأي المبحوثين حول تفعيل برمجيات كشف السرقة ع	58
21	مدى تطبيق البرمجيات في جامعتك	59

العنـــــــوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
مقدمة	**ب –ث**
مدخل: لمحة عامة حول اللسانيات	
تمهيد	07-06
1- تعريف اللسانيات وموضوعها	10-07
2- فروع اللسانيات التطبيقية	10-11
الفصل الأول: اللسانيات الجنائية وآفاقها في البحث العلمي الأكاديمي	
تمهيد	13
المبحث الأول: اللسانيات الجنائية ومفهومها	
تمهيد	13
1- تعريف اللسانيات الجنائية	15-13
2- نشأة اللسانيات الجنائية	18-15
3- فروع اللسانيات الجنائية	19-18
4- مجالات اللسانيات الجنائية	20-21
5- البصمة اللغوية ودورها في التحليل الجنائي	23-21
6- اللسانيات الجنائية والقانون	24
7- واقع اللسانيات الجنائية في الوطن العربي	24-26
المبحث الثاني: السرقات العلمية	
تمهيد	26
1- مفهوم السرقة العلمية	27-26

2- علاقة الانتحال بالسرقة العلمية	28
3- الانتحال في مجال البحث العلمي	29-28
4- أسباب السرقة العلمية	31-29
5- أشكال وصور السرقة العلمية الأكثر شيوعا	32-31
6- السرقة العلمية أضرارها وأخطارها	33
7- برمجيات كشف السرقة العلمية	34-33
8- وظائف برمجيات كشف السرقة العلمية	35-34
9- أنواع برمجيات السرقة العلمية	36-35
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: السرقة العلمية من منظور اللسانيات الجنائية	
تمهيد	39
1- أنموذج عن سرقة علمية	47-39
2- تحليل استمارة الكترونية	59-48
3- عرض نتائج الدراسة	59
خاتمة	62-61
المصادر والمراجع	67-64
الفهرس	**73-70**
الملاحق	**85-75**
الملخص	

مـــلاحق

رابط الاستمارة الالكترونية:

https://docs.google.com/forms/d/19SBKDUbr9qNUwRnv9fdYkEWw6VA5SzC1AFAOpaHWVaE/edit

نموذج الاستمارة

اللسانيات الجنائية ودورها في كشف قضايا السرقات العلمية

محور: البيانات الشخصية:

1- الجنس:

- ذكر ☐ -أنثى ☐

2- التخصص

- أدب عربي ☐
- حقوق ☐
- إعلام واتصال ☐
- أخرى.....

3- المهنة

- طالب ☐
- أستاذ ☐
- موظف ☐

المحور الأول: اللسانيات الجنائية

نعيش اليوم ثورة علمية، ونقلة نوعية، أنتجت لدينا علوما ومناهج وطرائق تحليل لسانية جديدة، نتجت عن ذلك التكامل الفكري والاجتماعي بين علوم مختلفة، ولاسيما بين اللسانيات وغيرها من العلوم الانسانية والاجتماعية وحتى التجريبية والرياضيات، ومنها اللسانيات الجنائية التي يمكن القول انها علم يتضافر في كنفه علوم أخرى أسهمت في تطوره.

4- هل لديك فكرة عن اللسانيات الجنائية؟

- نعم ☐
- لا ☐

5- إذا كانت الاجابة "بنعم"، فماذا تعرف عنها؟

.....

6- وأين قرأت عنها؟

- درسته في الجامعة ☐
- ثقافة عامة ☐
- أخرى ....

7- هل للسانيات الجنائية تسميات أخرى؟

- نعم ☐
- لا ☐

8- حسب رأيك، ما المصطلح الذي تجده أكثر تداولا؟

- اللسانيات الجنائية ☐
- اللسانيات القضائية ☐
- اللسانيات القانونية ☐
- أخرى

9- ما واقع اللسانيات الجنائية في وطننا العربي، وفي الجزائر تحديدا؟

.....

10- حسب رأيك ماهي الترجمة الأجنبية التي تجدها مناسبة لمصطلح اللسانيات الجنائية؟

.....

11- في أي مجال يمكن الاستعانة بهذا العلم؟ علل؟

.....

12- ما وظيفة اللسانيات الجنائية؟

.....

13- ما الأهداف التي يمكن تحقيقها من وراء هذا التخصص؟

.....

المحور الثاني: السرقة العلمية

14- في رأيك ما السرقة العلمية؟

.....

15- هل لديك فكرة بأن السرقة علمية جناية يعاقب عليها القانون؟

- نعم ☐
- لا ☐

16- هل يمكن أن تسهم اللسانيات الجنائية في كشف السرقات العلمية؟

- نعم ☐
- لا ☐

17- فيم تتجلى السرقة العلمية في الوسط الجامعي؟

.....

18- وكيف؟

- الاقتباس الكامل أو الجزئي ☐
- اعادة الصياغة ☐
- الترجمة ☐

اخرى .....

19- ماذا يترتب عن السرقة العلمية؟

- القضاء على البحث والابداع لدى الطالب ☐
- عدم تكافؤ الخبرات ☐
- قتل روح المنافس ☐

أخرى.....

20- في نظرك ما أسباب السرقة العلمية في الوسط الأكاديمي؟

- الكسل ☐
- قلة المراجع ☐
- ضيق الوقت ☐

أخرى.....

21- ما العقوبة التي تجدها مناسبة لردع هذه الظاهرة؟

- رفض العمل المنجز مع اعادته ☐
- رفض العمل المنجز مع اقصاء الباحث ☐
- غرامة مالية ☐

- السجن ☐
- توبيخ وانذار ☐

22- هل أنت مع أو ضد تفعيل برمجيات كشف السرقة العلمية؟

- مع ☐
- ضد ☐

23- هل هو موجود في جامعتك؟

- نعم ☐
- لا ☐

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم .....1062..... مؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،
- وبمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،
- وبمقتضى المرسوم رقم 71- 215 المؤرخ في 4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971 والمتضمن تنظيم الدروس الطبية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-254 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998 والمتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-180 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد صلاحيات مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية وتشكيله وسيره،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05- 299 المؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-129 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-131 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008 والمتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-231 المؤرخ في 23 شوال عام 1431 الموافق 2 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-236 المؤرخ في أول شعبان عام 1432 الموافق 3 يوليو سنة 2011 المتضمن القانون الأساسي للمقيم في العلوم الطبية،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16-176 المؤرخ في 9 رمضان عام 1437 الموافق 14 يونيو سنة 2016 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-199 المؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1441 الموافق 25 يوليو سنة 2020 والمتعلق باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء ولجان الطعون واللجان التقنية في المؤسسات والإدارات العمومية،
- وبمقتضى القرار رقم 362 المؤرخ في 9 يونيو سنة 2014 الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر،
- وبمقتضى القرار رقم 371 المؤرخ في 11 يونيو سنة 2014 والمتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي ويحدد تشكيلها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 547 المؤرخ في 2 يونيو سنة 2016 الذي يحدد كيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها،
- وبمقتضى القرار رقم 933 المؤرخ في 28 يوليو سنة 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها،
- وبمقتضى القرار رقم 961 المؤرّخ في 02 ديسمبر 2020 الذي يحدد كيفيات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط اعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها،
- وبمقتضى القرار رقم 991 المؤرخ في 10 ديسمبر سنة 2020 والمتضمن إنشاء لجان الآداب والأخلاقيات في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

-

يقرر ما يأتي :

الفصل الأول
أحكام عامة

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى تحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

المادة 2: يقصد بمفهوم هذا القرار، ما يأتي:

المؤسسة: الجامعة وملحقاتها، المركز الجامعي، المدرسة العليا، مركز البحث .

مسؤول المؤسسة: مدير الجامعة، مدير المركز الجامعي، مدير المدرسة العليا، مدير مركز البحث.

وحدة التعليم والبحث: الكلية، المعهد بالجامعة، المعهد بالمركز الجامعي.

مسؤول وحدة التعليم والبحث: عميد الكلية ، مدير المعهد بالجامعة ، مدير المعهد بالمركز الجامعي.

الوحدة: وحدة التعليم والبحث.

الفصل الثاني
تعريف السرقة العلمية

المادة 3: تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

ولهذا الغرض، تعتبر سرقة علمية ما يأتي:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين،
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين، ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين،
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين،
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين،
- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملاً شخصيًا،
- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين،
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر،
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده،
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل، بإذنه أو بدون إذنه، بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية،

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنها في مشروع بحث، أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي،
- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر، أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية، أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات،

- إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات، من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

الفصل الثالث
تدابير الوقاية من السرقة العلمية

الفرع الأول
تدابير التحسيس والتوعية

المادة 4: تلتزم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ تدابير تحسيس وتوعية تخص، لاسيما:

- تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقة العلمية،
- تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه.
- إدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي،
- إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقة العلمية في البحث العلمي،
- إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

الفرع الثاني
تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي

المادة 5: مع مراعاة الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتكوين في الدكتوراه وتنظيم نشاطات البحث، تتولى الهيئات العلمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ما يأتي:

- احترام تخصص كل أستاذ باحث أو باحث دائم عند تكليفهم بالإشراف على نشاطات وأعمال [illegible]

عليها في التشريع الساري المفعول.

الفرع الثالث
العقوبات

المادة 27: دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما، لا سيما تلك المحددة في القرار رقم 371 المؤرخ في 11 يونيو 2014 ، والمذكور أعلاه، كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها، يعرض صاحبه إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

المادة 28: دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من هذا القرار، وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه، ومشاريع البحث الأخرى، أو أعمال التأهيل الجامعي، أو أية منشورات علمية أو بيداغوجية أو المكتبة

قانونا، أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم، يعرض صاحبه إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.

المادة 29: تتوقف جميع المتابعات التأديبية ضد كل شخص لعدم كفاية الأدلة أو بسبب وقائع غير واردة في نص المادة 3 من هذا القرار.

المادة 30: يمكن كل جهة متضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية مقاضاة أصحابه طبقا لأحكام الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، والمذكور أعلاه.

الفصل الخامس
أحكام ختامية

المادة 31: تحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها في المؤسسات الخاصة للتكوين العالي بقرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

المادة 32: تلغى أحكام القرار رقم 933 المؤرخ في 28 يوليو سنة 2016، والمذكور أعلاه.

المادة 33: يكلف المدير العام للتعليم والتكوين العاليين والمدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومسؤولو مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، كل فيما يخصه، بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر، في: 27 ذي 2020

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

أ.د عبد الباقي بن زيان

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم:..... والصادرة بتاريخ.....

المسجل(ة) بكلية / معهد ..... قسم.....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها:.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: .....

توقيع المعني (ة)

البلاجيا تنسف قيمة البحث العلمي في الجزائر، المشوار السياسي، 2019/02/24، تاريخ الاطلاع 200/06/03، (14:13).

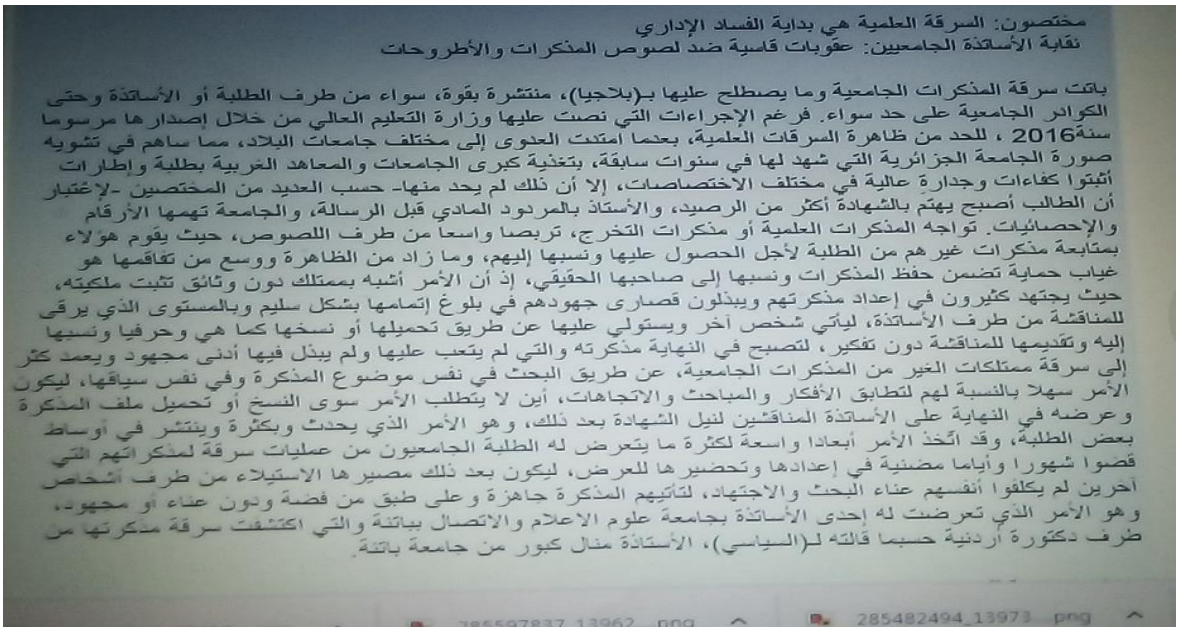

مختصون: السرقة العلمية هي بداية الفساد الإداري
نقابة الأساتذة الجامعيين: عقوبات قاسية ضد لصوص المذكرات والأطروحات

باتت سرقة المذكرات الجامعية وما يصطلح عليها بـ(بلاجيا)، منتشرة بقوة، سواء من طرف الطلبة أو الأساتذة وحتى الكوادر الجامعية على حد سواء. فرغم الإجراءات التي نصت عليها وزارة التعليم العالي من خلال إصدارها مرسوما سنة2016 ، للحد من ظاهرة السرقات العلمية، بعدما امتدت العدوى إلى مختلف جامعات البلاد، مما ساهم في تشويه صورة الجامعة الجزائرية التي شهد لها في سنوات سابقة، بتغذية كبرى الجامعات والمعاهد الغربية بطلبة وإطارات أثبتوا كفاءات وجدارة عالية في مختلف الاختصاصات، إلا أن ذلك لم يحد منها- حسب العديد من المختصين -لاعتبار أن الطالب أصبح يهتم بالشهادة أكثر من الرصيد، والأستاذ بالمردود المادي قبل الرسالة، والجامعة تهمها الأرقام والإحصائيات. تواجه المذكرات العلمية أو مذكرات التخرج، تربصا واسعا من طرف اللصوص، حيث يقوم هؤلاء بمتابعة مذكرات غيرهم من الطلبة لأجل الحصول عليها ونسبها إليهم، وما زاد من الظاهرة ووسع من تفاقمها هو غياب حماية تضمن حفظ المذكرات ونسبها إلى صاحبها الحقيقي، إذ أن الأمر أشبه بممتلك دون وثائق تثبت ملكيته، حيث يجتهد كثيرون في إعداد مذكرتهم ويبذلون قصارى جهودهم في بلوغ إتمامها بشكل سليم وبالمستوى الذي يرقى للمناقشة من طرف الأساتذة، ليأتي شخص آخر ويستولي عليها عن طريق تحميلها أو نسخها كما هي وحرفيا ونسبها إليه وتقديمها للمناقشة دون تفكير، لتصبح في النهاية مذكرته والتي لم يتعب عليها ولم يبذل فيها أدنى مجهود ويعمد كثر إلى سرقة ممتلكات الغير من المذكرات الجامعية، عن طريق البحث في نفس موضوع المذكرة وفي نفس سياقها، ليكون الأمر سهلا بالنسبة لهم لتطابق الأفكار والمباحث والاتجاهات، أين لا يتطلب الأمر سوى النسخ أو تحميل ملف المذكرة وعرضه في النهاية على الأساتذة المناقشين لنيل الشهادة بعد ذلك، وهو الأمر الذي يحدث وبكثرة وينتشر في أوساط بعض الطلبة، وقد اتخذ الأمر أبعادا واسعة لكثرة ما يتعرض له الطلبة الجامعيون من عمليات سرقة لمذكراتهم التي قضوا شهورا وأياما مضنية في إعدادها وتحضيرها للعرض، ليكون بعد ذلك مصيرها الاستيلاء من طرف أشخاص آخرين لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث والاجتهاد، لتأتيهم المذكرة جاهزة وعلى طبق من فضة ودون عناء أو مجهود، وهو الأمر الذي تعرضت له إحدى الأساتذة بجامعة علوم الاعلام والاتصال ببانتة والتي اكتشفت سرقة مذكرتها من طرف دكتورة أردنية حسبما قالته لـ(السياسي)، الأستاذة منال كبور من جامعة باتنة.

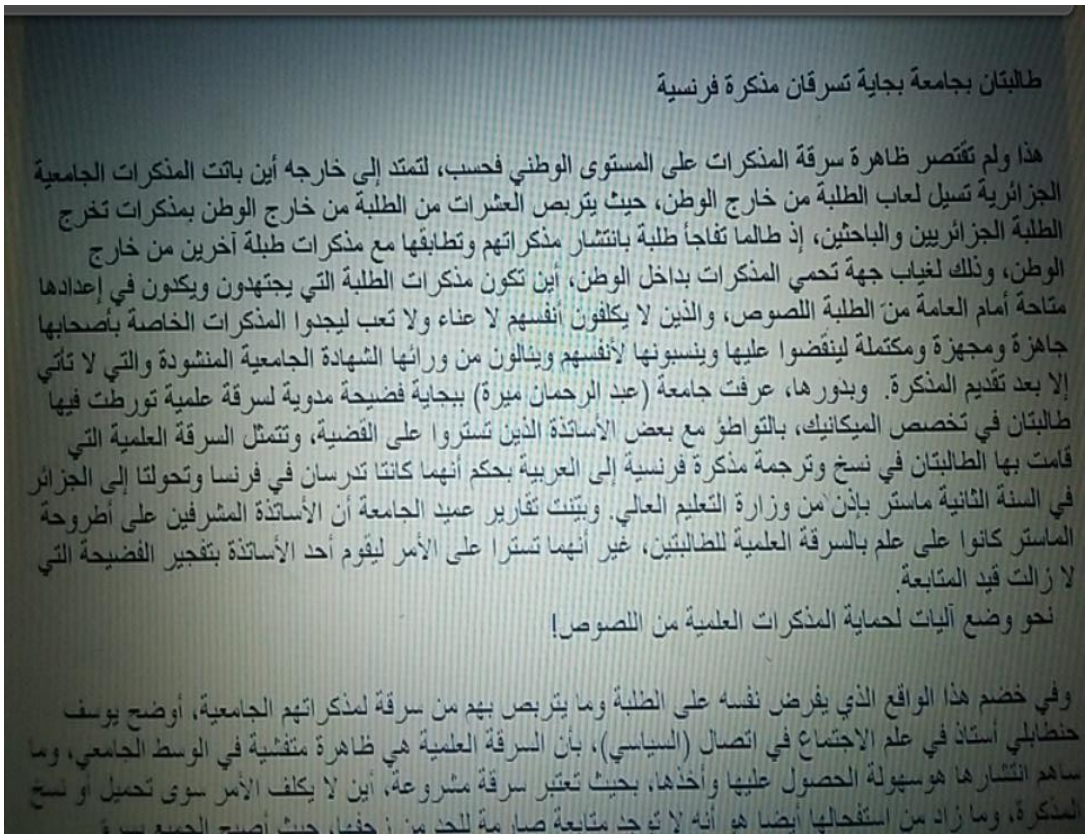

طالبتان بجامعة بجاية تسرقان مذكرة فرنسية

هذا ولم تقتصر ظاهرة سرقة المذكرات على المستوى الوطني فحسب، لتمتد إلى خارجه أين باتت المذكرات الجامعية الجزائرية تسيل لعاب الطلبة من خارج الوطن، حيث يتربص العشرات من الطلبة من خارج الوطن بمذكرات تخرج الطلبة الجزائريين والباحثين، إذ طالما تفاجأ طلبة بانتشار مذكراتهم وتطابقها مع مذكرات طلبة آخرين من خارج الوطن، وذلك لغياب جهة تحمي المذكرات بداخل الوطن، أين تكون مذكرات الطلبة التي يجتهدون ويكدون في إعدادها متاحة أمام العامة من الطلبة اللصوص، والذين لا يكلفون أنفسهم لا عناء ولا تعب ليجدوا المذكرات الخاصة بأصحابها جاهزة ومجهزة ومكتملة لينقضوا عليها وينسبونها لأنفسهم وينالون من ورائها الشهادة الجامعية المنشودة والتي لا تأتي إلا بعد تقديم المذكرة. وبدورها، عرفت جامعة (عبد الرحمان ميرة) ببجاية فضيحة مدوية لسرقة علمية تورطت فيها طالبتان في تخصص الميكانيك، بالتواطؤ مع بعض الأساتذة الذين تسترّوا على القضية، وتتمثل السرقة العلمية التي قامت بها الطالبتان في نسخ وترجمة مذكرة فرنسية إلى العربية بحكم أنهما كانتا تدرسان في فرنسا وتحولتا إلى الجزائر في السنة الثانية ماستر بإذن من وزارة التعليم العالي. وبيّنت تقارير عميد الجامعة أن الأساتذة المشرفين على أطروحة الماستر كانوا على علم بالسرقة العلمية للطالبتين، غير أنهما تسترا على الأمر ليقوم أحد الأساتذة بتفجير الفضيحة التي لا زالت قيد المتابعة.

نحو وضع آليات لحماية المذكرات العلمية من اللصوص!

وفي خضم هذا الواقع الذي يفرض نفسه على الطلبة وما يتربص بهم من سرقة لمذكراتهم الجامعية، أوضح يوسف حنطابلي أستاذ في علم الاجتماع في اتصال (السياسي)، بأن السرقة العلمية هي ظاهرة متفشية في الوسط الجامعي، وما ساهم انتشارها هوسهولة الحصول عليها وأخذها، بحيث تعتبر سرقة مشروعة، أين لا يكلف الأمر سوى تحميل أو نسخ المذكرة، وما زاد من استفحالها أيضا هو أنه لا توجد متابعة صارمة للحد من هذا الفعل، حيث أصبح الجميع يسرق

الملخص

ساعدت اللسانيات الجنائية المجال القانوني للكشف عن هوية الجاني في مختلف القضايا اللغوية، لكن رغم التطورات في هذا الحقل المعرفي ونشوء مراكز أكاديمية متخصصة في هذا المجال، لم يهتم العرب المختصون في العلوم الجنائية والقانون بهذا المجال الاهتمام الذي يستحقه؛ في زمن طغت فيه جنح تمَس الجانب الاجتماعي والجانب العلمي بالخصوص؛ كما يتبدى لنا من خلال الصورة الفعلية في الوسط الجامعي الأكاديمي وما يتخللها من تجاوزات تمس أخلاقيات البحث العلمي، خاصة من خلال تفشي السرقات العلمية التي أصبحت ظاهرة يعاقب عليها المجلس العلمي للكليات عن طريق تفعيل برمجيات الكشف عنها، ويردعها القانون بِعدها جنحة استيلاء على الممتلكات الفكرية للأشخاص دون وجه حق؛ طبقا للقوانين المعمول بها.

ولقد بقي الباحثون العرب حبيسي النظرة التقليدية مُحافظين على التوجه القديم في فصل العلوم، فلم ترق جهودهم إلى مواكبة ما عرفه هذا المجال من تطورات، وهذا أحد أسباب عدم النهوض بحركة الإبداع في وطننا العربي والبقاء عالة على ما يقدمه البحث الغربي.

الكلمات المفتاحية: **اللسانيات – اللسانيات الجنائية – القانون – السرقة العلمية – برمجيات**.

Abstract:

Forensic linguistics has helped the legal field to identify the offender in various language cases, but despite the developments in this field of knowledge and the emergence of specialized academic centers, forensic linguistics hasn't received the appropriate attention from Arab specialists in forensic sciences, law, and the judiciary, especially, at a time when social and scientific misdemeanors have widely spread as we can see the in the academic community. Plagiarism became a criminal act that is punished by the Scientific Council of Colleges in the form of the implementation of detection software, and by considering it a miss seizure of intellectual property of persons without their permission. Researchers have stuck to the traditional and old-fashioned view of science instead of keeping pace with developments in this field and having insights that enrich it.

Keywords: Linguistics - Forensic Linguistics - Law- Plagiarism- software.